



الموسم الثاني
للانصات المركزي

برنامج واستراتيجية الاتحاد الوطني الكردستاني.. القائمة رقم (٢٢٢)

المركز

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 32

الخميس

2025/10/23

No. : 8048

نحن قوتك في بغداد

ضمانة حقيقية

لحل المشكلات

وتصحيح مسار الحكم



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هه‌لۆ ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة

احمد غريب قادر

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

في هذا العدد

العراق واقليم كردستان

برنامج واستراتيجية الاتحاد الوطني الكردستاني.. القائمة رقم (222)

الرئيس بافل.. رسالة دعم و وعود صادقة لاهالي حلبجة واطرافها

-كرميان قوة رصينة للاتحاد الوطني تعزز قوته في بغداد

سوران داوودي : رسالة بافل طالباني: الاتحاد الوطني صوت الأمل وبوابة التغيير

عباس عبدالرزاق : بافل طالباني بين حماية الثروة ومنع التلاعب

قوباد طالباني: التصويت للقائمة 222 ضمان لحل المشكلات وتصحيح مسار الحكم

فتح الأجواء التركية أمام مطار جلال طالباني يعزز العلاقات الثنائية

الاتحاد الوطني أفضل مخططات القضاء على إرادة الشعب الكوردي ومهندس الانتفاضة

بصوتكم نعزز مكانة الكورد وازدهار كركوك بارسال اكبر عدد من النواب

عماد أحمد : هكذا ودّعنا الليل، واستقبلنا فجر يومٍ جديدٍ

رئيس الجمهورية: الدستور العراقي سيظل مرجعا وطنيا أساسيا

اشادات بدور رئيس الجمهورية في تعزيز الوحدة الوطنية واحترام الدستور

أشادات دولية برؤية فخامة الرئيس للنهوض بالأمن الصحي الوطني

التكامل بين بغداد والاقليم أساس لاستقرار العراق وتقدمه

السيدة الأولى... المرأة العراقية رغم الأزمات والحروب بقيت شامخة وقوية

واشنطن: ملتزمون بحماية مصالحنا المشتركة مع العراق

مباحثات مستشار الأمن الوطني العراقي في ايران

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

4 عوامل وراء اختيار المبعوث الامريكي للعراق وهذه أجندته المتوقعة

د. ليث شبر : ما بين بول بريمر ومارك سافايا...

مركز الفرات: استغلال موارد الدولة في الانتخابات العراقية

المرصد التركي و الملف الكردي

تونجر بكرهان في حوار خاص: موقفنا في الذكرى السنوية الأولى لبدء عملية سلام

المرصد السوري و الملف الكردي

ملتزمون بمحاربة الإرهاب لأجل سوريا موحدة وآمنة

قسد: تحرير الرقة كان نصرا عالميا ضد أكثر أشكال الإرهاب تطرفا

تحول في خطاب دمشق تجاه قسد.. انفتاح دبلوماسي أم مناورة سياسية؟

واشنطن: "قسد" حلفاؤنا وتحت حمايتنا

رؤى و قضايا عالمية

مركز الاهرام: واشنطن والتحالفات الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط

ستيف هويت: "الجيل Z" يتلمس طريقه الى عالم السياسة

الاخيرة:

محمد شيخ عثمان : شباب كردستان وراعي تطلعاتهم





برنامج واستراتيجية الاتحاد الوطني الكردستاني القائمة رقم (٢٢٢)

برنامج واستراتيجية الاتحاد الوطني الكردستاني.. القائمة رقم (٢٢٢)

المقدمة

بعد سقوط النظام الدكتاتوري، اتخذ العراق الفيدرالي خطوات فعّالة ومهمّة - خاصّة تحت ظل ومبادرة الرئيس مام جلال - نحو الوحدة وتهيئة وضع من الهدوء والأمن السياسي يشمل جميع الفصائل والهيكل والانعكاسات المتنوّعة لشعوب العراق.

إقليم كردستان، ضمن إطار الدولة العراقية، كجزء فيدرالي بموجب المادة (١٢١) من دستور العراق، اتخذ خطوة تأسيس مؤسسات دستورية، يلعب الاتحاد الوطني الكردستاني فيها دوراً محورياً في بناء المؤسسات. الآن، بعد أكثر من عقدين من الحكم، يواجه كل من العراق ذاته أزمات ومشكلات كبرى، ويواجه إقليم كردستان مستويات متعددة من القيود المالية والإدارية والسياسية الكبيرة - لا سيما في ما يتعلق بالحكم والتوزيع العادل للعائدات، وحقوق الرواتب وغيرها من الاستحقاقات.-.

و مع مرور الوقت، تحولت هذه المشكلات، الناتجة عن ممارسات سياسية جائرة، إلى ثقافة راسخة لدى قوى عاجزة ومتجاوزة لعصرها، فأضعفت الحقوق الكردية والكرامة الوطنية والضمانات الدستورية يوماً بعد يوم، وجعلت المستقبل أكثر قتامة والتباساً.

غير أنَّ الاتحاد الوطني الكردستاني، بقيادة الرئيس بافل، سخر كل طاقاته لضمان الحقوق المالية والسياسية المشروعة لشعب كردستان، عبر الحوار المسؤول والقرارات المدروسة ضمن الأطر الدستورية، مع الحرص في الوقت نفسه على صون المصالح المشتركة وتعزيز التعاون البناء مع شركائنا في بغداد.

ولذلك، من منظور الاتحاد والرئيس بافل، بغداد هي العاصمة الاستراتيجية لاقليمنا، وحقوقنا المالية والسياسية لا تتأثر إلا بالتفاوض والتفاهم وهي حقوق مورثة من مام جلال، يحافظ عليها الاتحاد وقيادة قوية مثل قيادة الرئيس بافل.

اتجاه البرنامج:

إن نداءنا الانتخابي في الاتحاد الوطني الكردستاني يتجه نحو بغداد، باننا الجهة الشرعية والوحيدة القادرة على حمل وتنفيذ مطالب شعبنا. وبنهج يقوم على رسائل السلام والحكمة وضبط النفس، والالتزام بالدستور، سنمضي قدما لضمان صرف الرواتب بعدالة ووفق الشروط التي نحددها، لنفتح الطريق بثقة نحو بغداد.

هدف البرنامج:

إن إصلاح الرواتب، وحل القضايا الدستورية والنزاعات على الحقوق، وتوحيد معايير الرواتب، وتوفير الخدمات بلا تمييز في كل شبر من كردستان، بعيدا عن الحسد والعداوات الشخصية، وضمان الحريات، وصون الأمن والرفاه، وحماية كرامة المواطن وممتلكاته وهويته - والحفاظ على أسمى هوية كردية - لا يمكن أن يتحقق إلا بقوة مثل الاتحاد الوطني الكردستاني وبقيادة راسخة مثل بافل جلال طالباني، كما يشهد على ذلك تاريخنا الطويل، باننا ننفذ ما نتعهد به.

أولا: الشأن السياسي والدبلوماسي

لقد ألحق الصراع السياسي غير الصحي، والأناية الضيقة، والاستبداد، ونخبوية الأحزاب، والبريق الحزبي الخاوي، والتفاخر المصطنع، أضرارا جسيمة بالمكانة السياسية والدبلوماسية لإقليم كردستان.

وتمت التضحية بالرواتب والاستحقاقات المالية المشروعة لحياة المواطنين من أجل ألعيب سياسية، حتى غدت أرزاق الموظفين وأحوال الناس اليومية رهينة للمساومات، وتدهور السوق ومستوى المعيشة بشكل مقلق.

إن تصحيح هذا العبء التاريخي لا يمكن أن يتحقق إلا عبر حزب بمستوى الاتحاد الوطني الكردستاني، ولاسيما تحت قيادة الرئيس بافل، الذي أثبت خلال السنوات الماضية قدرة راسخة على تحقيق إنجازات مهمة وإمكانات دبلوماسية عالية لتوحيد ملفات أساسية ترتبط مباشرة بمصالح شعبنا.

١. بفعل الممارسات السياسية الظالمة ومحاولات تهميش قضايا الإقليم وإخراجها من الإطار الدستوري، تحولت قضية الرواتب والاستحقاقات المالية المشروعة لإقليم كردستان إلى معضلة تتأرجح بين الوصول والتأخير، تاركة الكثير من موظفي الإقليم في حالة من الغموض وعدم اليقين.

وقد جعل الرئيس بافل، بصفته قائدا سياسيا وميدانيا، حل هذه المسألة أولوية قصوى، فقام بزيارات متواصلة

إلى بغداد، وأرسى تفاهات متبادلة بين الحكومتين لصالح موظفي الإقليم، ليصدر لأول مرة قرار بصرف رواتب موظفي الدولة في كردستان.

كانت تلك الخطوة إنجازاً تاريخياً لبافل، وأرست في الوقت نفسه قاعدة صلبة لخطوات لاحقة باتجاه معالجة بقية الملفات العالقة بين الحكومتين.

لقد نجح الاتحاد الوطني الكردستاني في توجيه مسار الحكم نحو العدالة والشفافية والنزاهة، وترسيخ هذه القيم في انتخابات برلمان كردستان، ليكون ذلك للمرة الأولى وبصورة دائمة.

ومن خلال الاحتكام إلى صناديق الاقتراع، تمكن الاتحاد من كسر معادلة الهيمنة الأحادية (١+ ٥٠)، وضمان تشكيل حكومة خدمية حقيقية تنبثق عن الإجراءات الديمقراطية.

٢. لقد جعلت نتائج الاستفتاء، وصمود شعبنا، ومصير كركوك المعلق بين مسارين غامضين، القضية الكردية أمام خيار مصيري بين الحرب والدمار الكبير، وبعد سنوات من نضال الكرد من أجل استعادة موقعهم في كركوك، كان للاتحاد الوطني الكردستاني، عبر حضوره القوي في المدينة ومبادرات الرئيس بافل الدبلوماسية، الدور الحاسم في أن يكون الحارس الكردي لكركوك، فمن خلال إعادة تثبيت الهوية المشروعة للمدينة، وإيصال رسالة سلام ووحد، وخدمة أهلها، وتعزيز مكانة الهوية الكردية فيها، واصل الاتحاد مهمة تاريخية حمل لواءها مام جلال من أجل كركوك وأهلها.

٣. بعد سنوات من قمع ومنع التصويت الحر للكيانات وفرض نموذج قانون انتخابي تقليدي — الذي كان مصدر عار وألم لجميع الأحزاب السياسية في الإقليم مرة أخرى، بجهود الرئيس بافل والإرادة القوية للاتحاد، أعيد تشكيل القانون لصالح شعب كردستان، مما سمح للأحزاب بالترشح وللمواطنين بالإدلاء بصوتهم الذي يختارونه إلى برلمان كردستان.

٤. كواجب أخلاقي وإداري تجاه شهداء حلبجة، نجح الرئيس بافل، عبر الجهود الدبلوماسية في بغداد ومن خلال الكتلة البرلمانية للاتحاد، عملياً في تحويل حلبجة إلى محافظة معترف بها لتكون المحافظة التاسعة عشرة في العراق.

٥. لطالما رفض الاتحاد وأبدي رفضه لأي تلميحات عن ارتباط خفي مع بعض

القوى السياسية العراقية أو دول أجنبية. استُخدمت العديد من الأبيات، الأغاني، والقصص لبث الشك في العلاقات الداخلية والخارجية للاتحاد الوطني الكردستاني؛ لكن الاتحاد، باتباع سياسة كردية ووطنية مبنية على الكرامة، الصداقة، السلام، والابتعاد عن الانخراطات الطائفية أو الإقليمية أو الدولية، كشف زيف تلك الاتهامات، وانتهى بها المطاف إلى إثبات بطلانها.

نحن قوتك
في بغداد



٢٢٢



٢٢٢

برنامج واستراتيجية
الاتحاد الوطني الكردستاني
القائمة رقم (٢٢٢)

ثانياً: توحيد قضايا الحكومة الفيدرالية في بغداد

بالنظر إلى هذه الإنجازات الاستراتيجية والعديد من المسارات المهمة الأخرى، يسعى الاتحاد الوطني الكردستاني، عبر انتخابات البرلمان العراقي، إلى طرح عدة أسئلة وقضايا حيوية مرتبطة بحياة المواطنين، وإعداد برنامج عمل لكابينة الحكومة العراقية المقبلة:

1. يهدف الاتحاد الوطني الكردستاني، على أساس السيادة المشتركة ضمن الأطر الدستورية، إلى حل القضايا بين الإقليم والحكومة الاتحادية - خاصة ما يتعلق بالرواتب والاستحقاقات المالية لموظفي الإقليم - بحيث لا يترك أي مواطن أو موظف حكومي مهملاً أو يُستغل كأداة في النزاع الحزبي.
2. تشكيل حكومة عادلة ومتوازنة في العراق تأخذ في الاعتبار الحقوق الدستورية والمالية للإقليم، مع توحيد الأصوات الكردية لإدارة جميع الحقوق والاستحقاقات لشعبنا.
3. إعادة بناء العلاقات الدبلوماسية مع بغداد والدول المجاورة لصون مكانة الإقليم وسمعته، ومنع النزاعات الإقليمية والإدارية الخارجية، مع الحفاظ على الأمن والذاتية الكاملة للعراق.
4. توفير الحريات السياسية والمنصات المفتوحة لمشاركة الجمهور في العمليات السياسية والديمقراطية في الإقليم وكل العراق.

ثالثاً: العلاقات بين الإقليم وبغداد

إعادة ترميم العلاقات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية هي إحدى المهام الأساسية، كما في الأوقات السابقة.

في هذه العلاقة، يجب أن لا تسود الخطابات الشعبوية أو الديماغوجية أو الشعارات الخاوية. (يجب وضع حل جذري للمشاكل المستمرة بين الإقليم وبغداد):

1. العمل على تنفيذ كافة المواد الدستورية، خاصة تلك المتعلقة بحقوق إقليم كردستان.
2. الحوار المستمر والبناء مع الحكومة الاتحادية لحل النزاعات القائمة (كركوك، المناطق خارج إدارة الإقليم، حصة الإقليم من الميزانية، مسائل قوات البيشمركة).
3. ضرورة الشراكة الحقيقية في قرارات المؤسسات الفيدرالية والهيئات، وضمان تمثيل فعال في الوزارات، الأجهزة الأمنية، الهيئات الفيدرالية، والبعثات الدبلوماسية في الخارج.
4. السعي لإقرار قانون النفط والغاز الذي يحترم حقوق الإقليم ويحدد الاختصاصات المناسبة، مع ضمان العدالة الدستورية.

رابعاً: العلاقات الخارجية للعراق

العراق يحتل موقعا جيوبوليتيكيا هاما في المنطقة، في السنوات الماضية، أصبح ساحة صراع بين القوى الإقليمية والدولية. من المهم، دعماً للهبة الوطنية لكل مكونات العراق، أن تكون سياسة العراق الخارجية متوازنة، متناغمة، تحترم السيادة، وترفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية.

يسعى الاتحاد الوطني الكردستاني إلى:

- تطوير سياسة خارجية مبنية على التوازن الاستراتيجي، وحماية الهوية الوطنية للعراق.
- المشاركة في حل القضايا الإقليمية والدولية عبر الدبلوماسية والسلام.
- منع استدراج العراق إلى صراعات إقليمية، وصون كرامته وتعزيز تأثيره الإيجابي.
- تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية لجذب الاستثمار والمشاركة في السوق العالمي.
- تعزيز العلاقات الثنائية مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي على أسس الاحترام المتبادل.
- تمكين البرلمان العراقي من مراقبة الشؤون الخارجية وتنفيذ المعاهدات.

خامساً: القطاع الإداري والمالي والاقتصادي

أكد الاتحاد الوطني الكردستاني، حتى داخل برلمان كردستان، التزامه ببرنامجه المشترك مع الأطراف الحكومية، مع التركيز على التنفيذ الفعال من حيث الاشراف على الإدارة، والعمل على القضاء على الروتين البيروقراطي، ومنع أي تمييز بين المدن والمناطق، لضمان عيش المواطنين في جميع المناطق بحرية واستقلالية بعيداً عن أي هيمنة حزبية.

من الإجراءات:

- منع الروتين الإداري والتمييز بين المدن والقرى، وكذلك التوزيع السياسي، لكي يعيش المواطنون بحرية وفق المواطنة.
- ضمان استقلال القضاء والنظام الإداري.
- توزيع متساو للمناصب الإدارية؛ تبسيط الإجراءات؛ إعطاء الأولوية لخدمة المواطن؛ صياغة استراتيجية شفافة للرفاه العام.
- إدارة الجمارك، كبح تجارة النفط غير القانونية، ضمان الشفافية الكاملة في عائدات الإقليم، والتفاوض مع بغداد لحل الأزمة المالية لإقليمنا.

سادساً: المناطق المتنازع عليها والمادة (١٤٠)

المناطق المتنازع عليها التي تخضع للمادة ١٤٠ قضية استراتيجية عالية في نظر الاتحاد. كما في السنوات السابقة، تبذل كل الجهود لإعادة هذه المناطق عبر الطرق الدستورية؛ نتطلع إلى تنفيذ حقوقنا المالية والسياسية والاجتماعية فيها، وإعادة إدماجها في أرض كردستان المقدسة. وتشمل الخطوات:

١. بعد عودة كركوك وتأسيس الإدارة الكردية فيها (من قبل الاتحاد)، سيكون توجّهنا في كل إدارات المناطق بخدمة موسعة وربط الوثائق الشخصية الموحدة للأشخاص في تلك المناطق، وهو عمل لا يحققه إلا قوة مثل الاتحاد.

نحن قوتك
في بغداد



٢٢٢



٢٢٢

برنامج واستراتيجية
الاتحاد الوطني الكردستاني
القائمة رقم (٢٢٢)

٢. تعزيز المساعي لتفعيل المادة (١٤٠) كحق دستوري لشعبنا، وتنفيذ جميع فقراتها لضمان حقوق مكونات العراق.
٣. كما هو الحال الآن في إدارة كركوك، مواصلة الأعمال الإدارية السابقة، تنفيذ مشاريع متعددة لايصال وتمديد الخدمات إلى جميع الأقضية، تحسين أداء المؤسسات، مقاومة التلاعب الديموغرافي وصراع الهوية الداخلي.
٤. بإرادة ثابتة تحت قيادة الرئيس بافل، حل قضايا الملكية والأصول وحقوق المواطنين في كركوك وجميع المناطق المتنازع عليها، وإعادة الحقوق إلى أصحابها الحقيقيين.

سابعاً: حرية الصحافة

الاتحاد الوطني الكردستاني يعتزم تأمين فضاء واسع للحرية الإعلامية في كردستان: الإعلام والأصوات الحرة كسلطة رابعة، يمكنها الرقابة، النقد، والتطور.

يجب أن تحمي الأقلام والأصوات على قدم المساواة، قادرة على التعبير بحرية.

الأهداف:

١. إقامة علاقات مع المنظمات الدولية لتقديم دورات وتدريب لتعزيز قدرات الصحفيين.
٢. إنشاء خط هاتفي أو دعم للصحفيين الذين يواجهون التهديد أو المضايقة.
٣. من خلال الحكومة الاتحادية، منح الصحفيين في كردستان الحقوق نفسها والامتيازات التي يحصلون عليها في مناطق العراق الأخرى (منح أراضٍ، قروض بنكية، إلخ).
٤. دعم الصحافة الحرة أو المستقلة.
٥. سنّ تشريع خاص لحماية الصحفيين من أي عقاب تعسفي، كما حدث في الماضي حين تم عرض القضايا الخاصة أمام مكتب نائب رئيس الوزراء، بهدف ضمان سلامة وحياة الصحفيين.

ثامناً: الشباب والنساء

الشباب والنساء هم جوهر التغيير الهيكلي في الاتحاد. تحت قيادة شابة ذات إرادة، ينبغي أن يكون للشباب والنساء دور مركزي في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

خططنا:

١. تقديم التعليم الجامعي والكليات بتكلفة منخفضة للشباب، كما هو في العراق.
٢. تسهيل وصول الشباب إلى الجامعات الدولية وتوفير المنح الدراسية.
٣. توسيع مشاريع ريادة الأعمال الخاصة بشباب كردستان، مع تمويل سنوي من الحكومة لمشاريع صغيرة شبابية، يشرف عليها مكتب نائب رئيس الوزراء.
٤. تشجيع العمل الرقمي والتعاون في مدن كردستان، مدن العراق، وخارجها.
٥. تمكين مشاركة سنوية لشباب كردستان في المهرجانات الدولية، أو تمثيل العراق في مثل هذه الفعاليات.
٦. مع الحكومة الاتحادية، إنشاء مساحات عمل مشتركة للشباب المبرمجين والمصممين في جميع مدن كردستان.

٧. تشجيع مشاركة النساء والشباب في العمل السياسي؛ منحهم الثقة لتولي مناصب عليا حزبية أو حكومية.
٨. توفير المزيد من الفرص لشباب كردستان لمتابعة دراساتهم في الخارج عبر المؤسسات الاتحادية ووزارات التعليم العالي.

تاسعا: رؤية الاتحاد الوطني الكردستاني للحكم

يعتبر الاتحاد أن إقامة حكم رشيد في الإقليم وفي عموم العراق أمر في غاية الأهمية. ويؤكد على أن تكون الحكومة خدمية، مركزة على المواطنين، وتضمن مستوى معيشة متساويا لجميع أبناء كردستان والعراق.

من منظور الاتحاد:

- يجب أن تتجاوز الحكومة الانتماء الإقليمي؛ يتشارك الإقليم والسلطات الفيدرالية في توزيع الخدمات والحقوق بلا تحيز.
- يجب أن تصبح الرواتب والاستحقاقات والتوظيف أمورا دستورية روتينية، بحيث يتولى الإقليم والحكومة الفيدرالية معا تنفيذها.
- يجب معالجة قضايا إدارة الممتلكات، الأيتام، مواممة الرواتب، حقوق السجناء السياسيين، الرعاية الصحية في المحافظات - كلها ضمن ضوابط دستورية - وتجنب الصراع الطائفي والسياسي.
- ضمان حياة كريمة لضحايا الجرائم الكيميائية، الإبادة الجماعية، الإيزيديين، والشهداء.
- يهدف الاتحاد إلى خارطة طريق جديدة لإدارة ملف النفط والغاز في العراق: قانون مؤسس على دستور، يشرف عليه بشفافية، لكي تصبح العائدات من حق الجميع، وليس احتكارا، والانتقال تدريجيا إلى تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز الزراعة وإدارة المياه.
- العراق عموما، وكردستان على وجه الخصوص، يملكان موارد طبيعية وسياحية وزراعية وتربة خصبة هذه الميزات هي الأساس لبناء وطن مزدهر وممتع ومتقدم.

القطاع الصحي

الصحة واحدة من القطاعات الأساسية والمهمة التي تؤثر مباشرة

نحن قوتك
في بغداد



٢٢٢

برنامج واستراتيجية
الاتحاد الوطني الكردستاني
القائمة رقم (٢٢٢)

في تقدّم المجتمع.

العناصر التي يراها الاتحاد محورية:

- تنظيم الخدمات الصحية والدعم بقانون خاص.

- ضمان تقديم الخدمات الطبية وحقوق المرضى، خصوصاً الحالات الخاصة.
- تقديم العلاج بأقل تكلفة، وتنظيم الرعاية الوقائية.
- التركيز على إصلاح الصحة العامة حتى لا يضطر المواطنون للخروج من البلاد للعلاج.
- إنشاء كليات طبية، مؤسسات التمريض، وبنى تحتية صحية لسدّ الفجوات في المدن والقرى والأرياف.
- رفع وعي المواطنين بالصحة، التغذية، الماء النظيف، والوقاية.
- تعزيز جودة الطواقم الطبية؛ تقوية الرقابة في الأدوية.
- عقد مؤتمرات صحية سنوية في محافظات كردستان لتقديم التقدّم الصحي.

القطاع الزراعي والمائي والثروة الحيوانية

هذا القطاع يحتاج إلى استقرار ونظام جديد حتى تصبح الزراعة، الموارد المائية، والثروة الحيوانية في الإقليم قوية ومستقلة.

القطاع يتضمن:

١. مزيد من الاهتمام بالزراعة؛ تزويد المزارعين باللوجستيات اللازمة؛ استعادة دور الزراعة.
٢. منح الفرص والموارد المناسبة للمزارعين للعودة إلى قراهم، وتطوير الزراعة وتربية الحيوان باستدامة.
٣. التركيز على التسويق، الإنتاج المحلي، تقليل الاعتماد على المدخلات الزراعية المستوردة.
٤. تقديم القروض للمزارعين لإنجاز مشاريع زراعية.
٥. إنشاء ورش متخصصة للإنتاج الزراعي وتربية الحيوان.
٦. منع تحويل الأراضي الزراعية إلى استخدامات غير زراعية أو سكنية.
٧. رفع وعي المزارعين؛ تقديم الإرشاد؛ إدخال أساليب جديدة لزيادة الإنتاج.
٨. الاهتمام بالقرى الحدودية والمتاجر والمناطق الصغيرة الأخرى؛
٩. خلق منافذ جديدة للمشاريع المائية، الطاقة الكهرومائية الصغيرة، الاستخدام الكهربائي.
١٠. زيادة الاهتمام بقطاع تربية النحل؛ ضمان تلبية احتياجات النحالين.

القطاع السياحي

إقليم كردستان، بمناظره الجغرافية وخصائصه الطبيعية، مناسب جدًا لكافة أنواع السياحة، التي يمكن أن تدفع النمو الاقتصادي وفتح روابط ثقافية وفنية مع الزوار والدول.

البرنامج يشمل:

١. كردستان مناسبة جدًا للسياحة في جميع المحافظات؛ فيها المواقع الطبيعية، التاريخية، الدينية، الجبلية، والمقدسة، لذا، خطتنا هي تقديم كردستان كمقصد سياحي بارز لجذب الزوار.
٢. إعداد خطة شاملة ليصبح المواطنون وأصحاب المواقع أكثر وعياً بالسياحة وقادرين على استقبال الزوار بصورة

أفضل.

٣. التنسيق مع الجامعات والمعاهد وهيئات السياحة الإقليمية لإنشاء وحدات سياحية في الفنادق والمواقع

السياحية.

٤. تشجيع الاستثمار من الراغبين بالدخول في السياحة.

٥. تركيز أكبر على الرياضة، السياحة الجبلية، المهرجانات الثقافية، الفعاليات في المناطق السياحية.

٦. إقامة أنشطة فنية، موسيقية، حفلات ومهرجانات لجذب الزوار عبر مسارات سياحية.

٧. بناء ملاعب، قاعات رياضية، فنادق متطورة في مناطق السياحة وتقديم الخدمات اللازمة.

٨. ضمان أن تصبح المواقع السياحية مصادر رئيسية للدخل.

القطاع التعليمي

نظام التعليم والتعلم هو أساس رئيسي لبناء البلد. يرى الاتحاد الوطني الكردستاني، كحزب تقدمي وحديث، أن التعليم يجب أن يكون حديثاً ومستداماً. يهدف رفع مستوى التعليم في الإقليم وكل العراق، بطريقة متوافقة مع حاجات سوق العمل والتكنولوجيا المعاصرة. لذا:

١. العمل على زيادة مخصصات التعليم لإقليم كردستان في الميزانية الفيدرالية، لضمان رواتب المعلمين، تأهيل المدارس، وتوفير المستلزمات التعليمية.

٢. دعم الاتحاد لتجديد البرامج التعليمية على مستوى العراق، بالتركيز على التفكير الناقد، التكنولوجيا، تطوير القدرات العلمية، وضمان تكافؤ الفرص في التعليم خاصة في المناطق الفقيرة والمتضررة من النزاعات.

٣. يعمل الاتحاد من أجل استقلالية الجامعات، تطوير البحث العلمي، وربط التعليم العالي بحاجات سوق العمل.

٤. يسعى الاتحاد لحماية وتعزيز التعليم باللغة الأم للمكونات القومية وفق الأطر الدستورية (الكردية، التركمانية، السريانية).

البيئة وتغير المناخ

يعمل الاتحاد الوطني الكردستاني لوضع سياسة وطنية لحماية البيئة، التكيف مع التغير المناخي، وتطوير الموارد

الخضراء، عبر:

١. العمل على سنّ وتنسيق قوانين بيئية على المستوى الفيدرالي متوافقة مع المعايير الدولية.

٢. دعم مشاريع التشجير والتمويه الوطني الكبرى، خاصة في المناطق الصحراوية وشبه الجافة التي تؤثر مباشرة

نحن قوتك
في بغداد



٢٢٢



٢٢٢

برنامج واستراتيجية
الاتحاد الوطني الكردستاني
القائمة رقم (٢٢٢)

- على الإقليم الداخلي ضمن الإقليم ذاته.
٣. الترويج لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة: الشمسية، الرياح، وغيرها.
٤. توفير الدعم القانوني والمالي لمشاريع الطاقة المتجددة.
٥. حجز الميزانية الضرورية للمشاريع البيئية وتغيير المناخ ضمن الميزانية العامة للعراق.
٦. رفع الوعي البيئي في المجتمع من خلال المناهج التعليمية والحملات الوطنية.

حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية

يؤمن الاتحاد الوطني الكردستاني بترسيخ أسس حقوق الإنسان والمساواة والعدالة الاجتماعية لجميع مواطني العراق بغض النظر عن القومية، الطائفة، الدين، أو المعتقد.

ولذلك يعمل على:

١. تنفيذ التشريعات التي تحمي حقوق الإنسان وتقضي على جميع أشكال التمييز والإقصاء.
٢. دعم استقلال القضاء والرقابة القانونية لضمان العدالة في المحاكم.
٣. سنّ قوانين أقوى لمكافحة إساءة معاملة الأطفال، الاتجار بالبشر، الفساد، والأخطاء العامة والمجتمعية.
٤. دعم تفعيل الأجهزة الرقابية والمراقبة.
٥. صياغة وتنفيذ قوانين خاصة بحماية حقوق النساء والأطفال؛ مواجهة العنف؛ تقديم خدمات مجتمعية للضحايا؛ حفظ حرية التعبير، الصحافة، التجمع كركائز الديمقراطية.

السياسة الاجتماعية والثقافية والفنية

يرى الاتحاد أن التنوع الديني والطائفي يجب أن ينظر إليه كثراء ثقافي ووحدة. الثقافة والفن هما وسيط الهوية والوجدان.

لذا:

١. العمل على حماية وتعزيز الثقافة والفن والتراث في العراق؛ بين النساء والرجال؛ في المدن والأرياف.
٢. احترام الطقوس والأديان المتعددة؛ دعم الحوار بين الأديان؛ مقاومة التطرف والطائفية.
٣. زيادة موازنة وزارة الثقافة والمؤسسات الثقافية على المستوى الفيدرالي؛ تخصيص أموال خاصة للمشاريع الثقافية في الإقليم والمدن الأخرى.
٤. السعي لحفظ المواقع التاريخية والثقافية في العراق المسجلة ضمن التراث العالمي.
٥. دعم الفنانين، الكتاب، المخرجين، المسرحيين على مستوى العراق ماديا ومعنويا.
٦. الانفتاح على التبادل الثقافي مع الدول الأخرى، والترويج للثراء الثقافي لإقليم كردستان والعراق عالميا.
٧. الحفاظ على التنوع الثقافي والديني والفني كمكونات تراثية ورمزية لثراء الشعب العراقي.

النفط والغاز والميزانية والإيرادات

يعتقد الاتحاد الوطني الكردستاني أنه فيما يخص النفط، الغاز، والإيرادات الإقليمية في الميزانية الفيدرالية، على الحكومة الاتحادية أن تقوم بما يأتي:

١. تنفيذ مبدأ الشفافية في دخل وإنفاق النفط والغاز.
٢. سنّ قانون نفط وغاز فدرالي يمنح الحقوق لجميع المكونات والمناطق.
٣. العمل على تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط؛ تطوير الزراعة والصناعة والسياحة.
٤. ضمان أن إقليم كردستان يحصل على حصته الدستورية الكاملة من الميزانية العامة للعراق، دون اقتطاعات ظالمة.
٥. تقوية مؤسسات الرقابة المالية والتدقيق التفصيلي لمنع الفساد والاستخراج غير المشروع للأموال العامة.

الأمن والاستقرار

يولي الاتحاد الوطني الكردستاني أهمية كبيرة للأمن والاستقرار في الإقليم وكل العراق.

من أجل هذا:

١. الحفاظ على قوات البيشمركة وتدريبها كجزء من منظومة الدفاع العراقية والحراس على سيادة الإقليم على أراضيه.
٢. تعزيز التنسيق الأمني مع قوات العراق لمواجهة الإرهاب والحفاظ على استقرار الحدود.
٣. السعي لحل قضايا داخلية في الإقليم والعراق عبر الحوار والآليات السياسية، بعيداً عن العنف.
٤. ضمان الاستقرار السياسي والإداري في الإقليم والعراق؛ مقاومة التدخل الخارجي.

الخاتمة

الاتحاد الوطني الكردستاني، تحت قيادة الرئيس بافل، سينفذ ما يتعهد به (وهذا هو التخطيط الاساسي الذي لن يتحقق الا بالاتحاد الوطني).

كما تعهّدنا سابقاً كوعد كردي صادق، ما نقوله اليوم سنعمل على تنفيذه بلا تردد. نعتمد على الله جل جلاله، وعلى الإرادة الصلبة لشعبنا، للالتزام بهذا البرنامج وتحقيق جميع تطلعاته.

نحن قوتك
في بغداد



٢٢٢



٢٢٢

برنامج واستراتيجية
الاتحاد الوطني الكردستاني
القائمة رقم (٢٢٢)



الرئيس بافل.. رسالة دعم و وعود صادقة لاهالي حلبجة واطرافها

أُقيم يوم الاثنين ٢٠ تشرين الأول ٢٠٢٥ كرنفال جماهيري في حلبجة للتعريف
 بمرشحي قائمة الاتحاد الوطني الكردستاني رقم ٢٢٢ ، وذلك بحضور السيد بافل
 جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني.
 وفي كلمة له خلال الكرنفال، أكد الرئيس بافل جلال طالباني في كلمة ان «أحلام
 حلبجة تحققت بجهود رئيس الجمهورية، لكن المدينة ما زالت بحاجة إلى المزيد
 من الخدمات، ومن الضروري أن تولي الحكومة اهتماماً أكبر بهذه المدينة».

صرف الأموال الكثيرة الموجودة في بغداد لمدينة حلبجة

وقال الرئيس بافل جلال طالباني، خلال الكرنفال الجماهيري للتعريف بمرشحي
 القائمة رقم ٢٢٢ في حلبجة: «إن دماء أهالي حلبجة أثمرت بجهود وإصرار رئيس
 الجمهورية، إلا أن المدينة ما زالت بحاجة إلى المزيد من الخدمات، وعلى الحكومة

أن تولي حلبجة اهتماماً أكبر. فذوو الشهداء وذوو والاحتياجات الخاصة والجرحى لم تُقدّم لهم الخدمات اللازمة حتى الآن، في وقت توجد في بغداد أموال كثيرة، ويجب العمل على تخصيص جزء منها لاهالي حلبجة».

تقديم المزيد من الخدمات

كما وجه رئيس الاتحاد الوطني رسالة إلى أهالي حلبجة وقال: «الاتحاد الوطني هو حزبكم، ولا يوجد حزب استطاع أن يحقق ما حققه الاتحاد، فهو الحزب الشباب والنساء والمناضلين، وسنحمل راية الجيل السابق على رؤوسنا. هذه المنطقة مليئة بالمناضلين ورجال الدين، أعدكم بأن نحمي أمنكم وكرامتكم، فكلما أصبح الاتحاد الوطني أقوى، سنتمكن أكثر من خدمة حلبجة وأهلها».

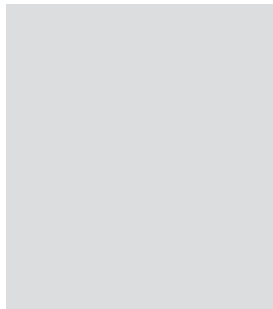
واكد الرئيس بافل جلال طالباني ان حلبجة يمكن أن تصبح مركز الزراعة والسياحة في العراق وهي مؤهل لهذه المجالات».

الاتحاد هو حزب المناضلين

وأشار الرئيس بافل إلى أن أهالي حلبجة يدركون تماماً من هو الحزب المناضلين، وقال: «نحن نعمل من أجلكم، ونحمي حقوقكم، ونحن قوتكم في بغداد. وبهذه الروحانية، يسير الاتحاد الوطني خطوة بخطوة نحو الأمام، والانتخابات قريبة، فصوّتوا في صناديق الاقتراع لأنفسكم ولعوائل الأنفال وللمناضلين للقائمة رقم ٢٢٢».

رؤية الاتحاد جعلت المواطنين يتمتع بالكهرباء ٢٤ ساعة

وختم الرئيس بافل كلمته بالقول: «قبل أربع سنوات قلت إن الغاز لن يصدر إلى الخارج الا على جسدي الميت، وقد وفيت بوعدتي، وكانت هذه رؤية الاتحاد الوطني التي جعلت اليوم شعب كوردستان يتمتع بالكهرباء على مدار ٢٤ ساعة. لذلك، توجّهوا إلى صناديق الاقتراع، وصوّتوا للقائمة رقم ٢٢٢، الى الأمام، فقط إلى الأمام.»





گرميان قوة رصينة للاتحاد الوطني تعزز قوته في بغداد

انطلق الاربعاء ٢٢ تشرين الاول ٢٠٢٥ الكرنفال الجماهيري في قلعة شيروانة بمدينة كلار التابعة لإدارة گرميان، بحضور السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، وذلك للتعريف بمرشحي قائمة الاتحاد الوطني الكردستاني رقم (٢٢٢). وفي كلمة له خلال الكرنفال، أكد الرئيس بافل جلال طالباني أن «الاتحاد الوطني الكردستاني سيتوجه إلى بغداد بقوة من خلال دعم ومساندة جماهير منطقة گرميان المخلصة»، مشيراً إلى أن «گرميان تمثل رأس رمح الكورد والكوردائيتي».

ننفذ ما نقول، وقد أوفينا بوعدنا

وأضاف الرئيس بافل: «نحن ننفذ ما نقول، وقد أوفينا بوعدنا حين جعلنا ناحية زركاري قضاءً، وهذا كان وعداً وحققناه فعلاً»، مؤكداً التزام الاتحاد الوطني الكردستاني ببرامجه وخدمة جماهيره. وأوضح أن «گرميان هي قلعة الاتحاد الوطني الخضراء»، داعياً الجماهير إلى «التصويت للقائمة

رقم (٢٢٢) وتعزيز قوة الاتحاد الوطني الكردستاني في بغداد».

وبين الرئيس بافل جلال طالباني انه «يجب أن يكون لممثلي منطقة كرميان حضور أكبر في الحكومة وبغداد هذه المرة، وأنا بانتظاركم وممثليكم، لكي نناضل من أجل حياة وحقوق ورواتب تليق بكرامة شعبنا. أنتم المالك الحقيقي للاتحاد، ومرشحونا يريدون خدمتكم في بغداد، لأننا مدينون لكميان، ومنكم تعلمنا في الاتحاد الوطني الكردستاني معنى التضحية والحرية لذا صوتوا لقائمة الاتحاد الوطني الكردستاني رقم ٢٢٢».

وقال رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني: «قبل ثماني سنوات قلت إننا لم نكن ولن نكون تابعين لأي حزب آخر، واليوم نحن في المقدمة، والأحزاب الأخرى تنظر إلينا وإلى قوتنا السياسية والعسكرية والدبلوماسية وعلاقاتنا، والأهم من ذلك أنها تراقب دعم الشعب للاتحاد الوطني الكردستاني». وذكر: «إن الاتحاد الوطني الكردستاني هو الحزب الذي يناضل من أجل شعبه، لا من أجل المناصب أو المصالح الأخرى، ولذلك يحظى الاتحاد باحترام خاص في بغداد وفي الدول الأخرى، وهذا هو نهج وبرنامج الرئيس مام جلال. وأكد أن «الاتحاد الوطني ينظر إلى الأجزاء الأربعة من كردستان كوحدة واحدة، لأن نية الاتحاد الوطني وبرنامجها مختلفة عن الآخرين».

من قدّم الشهداء من أجل الكوردايتي مثلما فعل الاتحاد الوطني؟

كما توجه الرئيس بافل بكلمته الى اهالي كرميان وقال: «أنتم والاتحاد الوطني الكردستاني تناضلون من أجل القضية الكردية، من الذي قدّم الشهداء من أجل الكوردايتي مثلما فعل الاتحاد الوطني؟ ومن ضحى بقدر ما ضحيتم أنتم؟ وأشار إلى أن ما وعدنا به قد نفذناه، فقد قلنا إننا سنعيد التوازن السياسي في كردستان، وقد فعلنا ذلك. وقلنا إننا سنقوّي الاتحاد في بغداد، وقد قوّيناه. وقلنا إننا سنعيد علاقاتنا الدولية إلى الحياة، وقد أحييناها. وقلنا إننا سنبنّي قوة لا يمكن لأي طرف في الشرق الأوسط تجاوزها، وقد أنشأناها. وقلنا إننا سنجعل كركوك خضراء من جديد، وقد فعلنا. وقلنا إننا لن نقبل بحكومة في الإقليم إن لم تكن مختلفة وتعمل بصدق لخدمتكم، ولهذا لم نشارك فيها.

كلما زادت أصواتنا ومقاعدنا أصبحنا أقوى

في ختام كلمته قال الرئيس بافل: «هذه الانتخابات مهمة جدا، وعلى الجميع التوجه إلى صناديق الاقتراع وجعلها خضراء، لأن كلما زادت أصواتنا ومقاعدنا أصبحنا أقوى. اجعلوا جميع صناديق كرميان خضراء، يا قلعة الاتحاد الخضراء، نحن في خدمتكم، وكرميان هي قوة الاتحاد. بهمة وعظمة الله العظيم، نحو الأمام، نحو النصر، نحو بغداد».



سوران الداودي :

رسالة بافل طالباني: الاتحاد الوطني صوت الأمل وبوابة التغيير

في مشهد انتخابي استثنائي، وفي أجواء حماسية غصّت بها السليمانية، وجّه الرئيس بافل جلال طالباني رسالة واضحة المعالم في مهرجان تعريف مرشحي الاتحاد الوطني الكردستاني، حملت في طياتها مزيجًا من الواقعية السياسية والعاطفة الوطنية، وأكدت أن الاتحاد لم يكن حزبًا عابرًا في تاريخ كردستان، بل مشروعًا وطنيًا متجذرًا في ضمير الشعب. استهل الرئيس بافل حديثه بتحيةٍ لكردستان والسليمانية، مخاطبًا الجماهير بعبارات مباشرة تعكس معرفته العميقة بما يعانيه الناس من تحديات ومطالب.

قال بصراحةٍ وهذوء القائد الواثق: "سأدخل في صلب الموضوع، وأنا على علم بشكاواكم." وأكد أن الاتحاد الوطني الكردستاني لا يرى في أحدٍ عدوًا، فالمنافسة السياسية ليست معركة كسر إرادات، بل سباق في خدمة الوطن والشعب.

وأضاف بافل طالباني بثقةٍ تليق بإرث والده مام جلال: "نحن الحزب الذي قاد الثورة، وأسقط صدام، ودمر داعش، وحرر كركوك مرتين."

جملة تختزل تاريخًا من التضحيات والنضال، وتضع الاتحاد الوطني الكردستاني في موقعه الطبيعي كحزبٍ صنع محطاتٍ مفصلية في مسار العراق الحديث.

ذكر الرئيس بافل الجميع بأن الاتحاد الوطني الكردستاني كان وما زال الركيزة الأساسية في صياغة الدستور العراقي، وهو الذي حافظ على توازن العلاقة بين بغداد وأربيل.

وتابع قائلاً: "من يعمل من أجل كردستان في بغداد؟ من يتواجد في طهران يوم الاثنين وفي واشنطن يوم الأربعاء؟" بهذه الكلمات لخص الدور الإقليمي والدولي للحزب، الذي لم ينغزل عن هموم كردستان، بل حملها إلى كل العواصم من موقع المسؤولية لا من موقع المزايدة.

وأكد أن مشروع الاتحاد يبدأ من السليمانية ويمتد إلى بغداد، ليغيّر مستقبل العراق بأكمله، مضيفًا: "نحن نحمي أمن جميع المحافظات، ولهذا فإن صوتنا له ثقل."

في خطابه، لم يكتفِ الرئيس بافل بالشعارات، بل تحدث عن برنامج واقعي يعالج مشكلات الكهرباء والخدمات والفساد. قال: "الكهرباء ليست كافية، والخدمات ليست كافية، لكننا نملك خطة عملية لتحسينها".

وأضاف: "أنقذنا ملف النفط، واليوم يتدفق عبر الأنابيب، والعراق والعالم على دراية به، وقد امتلأت جيوبكم بفضل شجاعة الاتحاد الوطني الكردستاني".

بهذا الطرح، أراد بافل طالباني أن يوضح أن الاتحاد حزب الأفعال لا الأقوال، حزب السياسات الواقعية لا الوعود العاطفية. الرسالة الرابعة: الحكومة لن تُشكّل ما لم تكن لخدمة الشعب

وفي موقفٍ حازمٍ عبّر عن وضوح الرؤية، قال الرئيس بافل طالباني: "لم تُشكّل الحكومة بعد، ولن تتشكل ما لم نضمن أنها لن تكرر الأخطاء السابقة وأنها ستخدم المواطنين".

بهذا التصريح، وضع الرئيس خطاً فاصلاً بين من يسعى إلى السلطة كغاية، ومن يراها وسيلةً لخدمة الناس، مؤكداً أن الاتحاد الوطني الكردستاني لا يساوم على مصالح شعبه ولا يدخل أي حكومة إلا بضمان العدالة والخدمة العامة.

وجّه الرئيس بافل طالباني رسالةً قويةً إلى مرشحي الاتحاد الوطني الكردستاني، قائلاً: "مهمتكم ليست المقاعد، بل خدمة كردستان والعراق وخدمة الجميع. لن أقبل منكم التردد أو الانشغال بأموركم الخاصة".

ثم التفت إلى الجماهير داعياً إلى المشاركة الواسعة في الانتخابات: "أذهبوا وصوّتوا بكثافة، واجعلوا صناديق الاقتراع خضراء من أجل الاتحاد الوطني الكردستاني، من أجل مام جلال، ومن أجل كردستان والعراق".

أكد الرئيس بافل أن الاتحاد هو الحزب الذي لم يتخلّ عن مبادئه يوماً، ولم يغادر ميادين النضال، مضيفاً: "نحن حزب الشهداء، وحزب ذوي الاحتياجات الخاصة، وحزب الوفاء لكردستان".

كما أشار إلى أن لدى الاتحاد مشاريع واضحة لمكافحة الفساد وتوفير الخدمات في جميع المحافظات، وأنه الحزب الوحيد الذي يملك الشجاعة لمواجهة الأخطاء والعمل من أجل التغيير الحقيقي.

كلمات الرئيس بافل طالباني كانت أكثر من خطابٍ انتخابي؛ كانت نداءً وطنياً إلى كل من يؤمن بكردستان حرة، عادلة، متقدمة.

فالإتحاد الوطني الكردستاني، كما وصفه بافل، هو اتحاد المبادئ والوفاء، حزب الدولة لا الحزب المؤقت، وحركة تمتد من إرث مام جلال إلى جيلٍ جديدٍ يؤمن بالسلام والشراكة والتوازن.

إنها دعوة إلى كل كردي وعراقي أن يصوّت للأمل، أن يمنح صوته لمن أثبت إخلاصه في أصعب المراحل.

جاء خطاب الرئيس بافل طالباني في توقيتٍ سياسي حساس، ليرسخ صورة الاتحاد الوطني الكردستاني كقوة مركزية متوازنة بين الواقعية السياسية والطموح الوطني.

رسالة بافل لم تكن موجهة فقط إلى أنصار الاتحاد، بل إلى الشارع الكردي والعراقي ككل، في محاولة لتأكيد أن الحزب لا ينافس على مقاعد، بل على مشروع وطني شامل.

الحديث عن "من يكون في طهران يوم الاثنين وفي واشنطن يوم الأربعاء" لم يكن مجرد وصفٍ لنشاط دبلوماسي، بل إشارة ذكية إلى قدرة الاتحاد على التحرك في جميع الاتجاهات دون فقدان استقلاليتة، وهو ما يمنحه وزناً سياسياً مختلفاً عن بقية الأحزاب الكردية.

أما تأكيد أن "الحكومة لن تُشكّل ما لم تخدم الناس"، فيعيد طرح الاتحاد كصوت الضمير الشعبي، ويرسم خطاً واضحاً بين من يسعى للسلطة ومن يسعى للإصلاح.

في ظلّ مشهد انتخابي محتدم، يبدو أن بافل طالباني اختار أن يخوض المعركة بخطابٍ هادئٍ وواثقٍ يستند إلى التاريخ، ويطلّ على المستقبل بثقةٍ من يعرف أن الشعب لا ينسى من وقف معه حين كان الجميع يغادرون الميدان.



عباس عبدالرزاق :

بافل طالباني بين حماية الثروة ومنع التلاعب

رؤية واقعية في ملف النفط والغاز

يشكل ملف النفط والغاز في إقليم كردستان أحد أكثر الملفات حساسية وتشابكاً بين السياسة والاقتصاد، وبين سلطة الإقليم والحكومة الاتحادية في بغداد. وفي خضمّ هذا المشهد المعقّد، برزت تصريحات رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني التي أكد فيها مراراً أنه «لن يسمح لأحد بالتلاعب بمصادر الغاز»، مبرزاً موقفاً صارماً في الدفاع عن شفافية إدارة الثروات الطبيعية، في مواجهة ما وصفه بـ«استغلال سياسي» و«فساد حزبي» طال هذا القطاع خلال السنوات الماضية.

تُظهر خطابات طالباني الأخيرة، سواء في المهرجانات الانتخابية أو اللقاءات السياسية، تحوُّلاً ملحوظاً في خطاب الاتحاد الوطني الكردستاني نحو التركيز على العدالة الاقتصادية والإدارة المؤسسية للثروات. فقد شدّد في أكثر من مناسبة على أن «العقود النفطية يجب أن تكون معلنة وواضحة للشعب»، داعياً إلى إشراك المواطنين في الرقابة على موارد الإقليم. هذا الطرح يعكس توجّهاً نحو توطين الشفافية كقيمة سياسية ومجتمعية، في مقابل نهج الاستفراد بالقرارات الاقتصادية الذي اتّسمت به بعض المراحل السابقة.

واحدة من أبرز عباراته التي أحدثت صدى واسعاً كانت قوله: "مدّ أنبوب الغاز إلى الخارج سيكون على جثتي"، وهو تصريح يعبر عن رفضه القاطع لأي مشروع لتصدير الغاز من دون اتفاق واضح وموافقة من سكان ومؤسسات الإقليم، ولا سيما في المناطق الواقعة تحت إدارة حزبه في السليمانية وحلبجة. ويستند هذا الموقف إلى مبدأ أن الثروة الوطنية ليست ورقة تفاوض سياسي، بل مورد سيادي يجب أن يُدار بشفافية ويُستثمر لصالح جميع المواطنين لا لمصالح فئوية أو حزبية.

في خطابات أخرى، ذهب طالباني أبعد من ذلك حين قال صراحة إن بعض الشركات النفطية تُدار من قبل أحزاب وتُستخدم لتحقيق منافع شخصية، محملاً هذه الممارسات مسؤولية التراجع في الخدمات العامة وازدياد الفجوة الاجتماعية. هذه العبارات تكشف عن نزعة إصلاحية داخل مشروعه السياسي، حيث يحاول إعادة تعريف العلاقة بين السلطة والثروة في كردستان، ووضع حدّ لما يعتبره "اقتصاد الظل" الذي يتحكم فيه النفوذ الحزبي أكثر من المؤسسات الرسمية.

سياسياً، يحاول طالباني من خلال هذه اللغة أن يرسم لنفسه صورة الزعيم "الحامي للثروة العامة"، في مواجهة ما يراه "احتكاًراً" من قبل خصومه في الحزب الديمقراطي الكردستاني. لكن خلف هذا التنافس الداخلي، ثمة رؤية أكثر اتزاناً تتبلور: فطالباني يدعو إلى تنظيم العلاقة النفطية مع بغداد عبر قانون اتحادي واضح، باعتبار أن غياب الإطار القانوني هو ما سمح بانتشار الفوضى والعقود المريبة. ومن هنا جاء ترحيبه باتفاق استئناف تصدير النفط، واعتباره "فرصة لحماية استقرار البلاد وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين"، وهي لهجة تؤكد رغبته في تحويل الخلافات النفطية إلى شراكة مؤسسية بدل الصراع الحزبي.

لا يمكن فصل هذه المواقف عن سياقها السياسي والانتخابي، فطالباني يستخدم خطاب حماية الموارد كمدخل لاستعادة ثقة الشارع في مناطق نفوذ حزبه. ومع ذلك، فإن الطابع الجوهري لمطالبه يعكس رؤية أوسع تتجاوز المنافسة الانتخابية، إذ يدعو إلى إعادة بناء مفهوم "الشرعية الاقتصادية" في الإقليم، بحيث تكون إدارة النفط والغاز شأناً عاماً يخضع للمساءلة، لا امتيازاً خاصاً تمنحه القوة السياسية لمن تشاء.

إن استدلالات طالباني حول "إنقاذ النفط" و"منع التلاعب بالغاز" لا تُقرأ فقط كشعارات انتخابية، بل كجزء من محاولة سياسية لإعادة تعريف دور الاتحاد الوطني الكردستاني في المعادلة الكردية - العراقية. فحماية الثروة عنده ليست مجرد قضية اقتصادية، بل موقف سيادي يرتبط بكرامة الناس واستقلال القرار الكردي. وبين ضغوط الداخل وتحديات الخارج، يبدو أن طالباني يراهن على خطاب الشفافية والمحاسبة كطريق لإعادة الثقة بين السلطة والمواطن — وهي خطوة إن تحققت فعلاً، قد تشكّل بداية جديدة لإدارة عادلة للثروات في كردستان.



قوباد طالباني:

التصويت للقائمة ٢٢٢ ضمان حقيقي لحل المشكلات وتصحيح مسار الحكم

لخص المشرف على الحملة الانتخابية لقائمة الاتحاد الوطني الكردستاني رقم ٢٢٢ في محافظة أربيل، قوباد طالباني، الأربعاء، برامج حزبه السياسية خلال الدورة الانتخابية المقبلة بكلمتين وهما الموازنة والرواتب، مؤكداً أن النجاح في الانتخابات المرتقبة يجعل من الاتحاد الوطني مجدداً حزب الجماهير والمواطن.

وقال طالباني خلال تجمعين انتخابيين أقيما في مدينة كويسنجق بمحافظة أربيل لدعم القائمة ٢٢٢ إن "برامج وسياسات الاتحاد الوطني الكردستاني للدورة الانتخابية المقبلة تتجسد في جملتين، تأمين حصة الإقليم من الموازنة وضمان رواتب موظفي كردستان"، مبيناً أن "ذلك هو جوهر مطالب شعب كردستان".

وأوضح أن "المواطن ملّ من تكرار انتظار إطلاق الرواتب في كل شهر"، مشدداً أن "المواطن يتطلع للخدمات وفرص العمل وإنعاش الأسواق والشفافية، وذلك لن يتحقق من دون موازنة مالية مضمونة"، معتبراً أن "ضمان الرواتب والحصة من الموازنة مهمة لا تتحقق بالجهة السياسية التي تعكر على الدوام

العلاقات بين الإقليم وبغداد، ولا بالجهات السياسية المتواضعة التي لا يضع لها المواطن اعتباراً، لأنها لم تترك أثراً طوال سنوات عملها في المجال السياسي بل سعت إلى إضعاف مكانة الاتحاد الوطني الكردستاني».

خطوات جبارة والسير في ذات المضمار

وأكد أن «الاتحاد الوطني خطا خلال السنوات الثلاث المنصرمة خطوات جبارة وماض في ذات المضمار، حيث إنه ورئيسه بافل طالباني مصران على الوقوف بصف المواطن أينما حل»، معتبرا أن «النجاح في الانتخابات المرتقبة يجعل من الاتحاد الوطني مجددا حزب الجماهير»، داعيا إلى «المشاركة الواسعة والمؤثرة في الانتخابات والتصويت للقائمة ٢٢٢».

الاتحاد الوطني الحالي أنهى ذلك العصر سياسة (فرق تسد)

من جهة ثانية وخلال تجمع انتخابي للقائمة ٢٢٢ في دائرة أربيل، الثلاثاء ٢١/١٠/٢٠٢٥، أكد قوباد طالباني، أن الاتحاد الوطني الكردستاني يعتبر نفسه ممثلاً لجميع المواطنين الساخطين من نمط الحكم الحالي في كردستان، مشيراً إلى أن الاتحاد الوطني يهدف إلى حل المشكلات مع بغداد وفق الدستور.

قال قوباد طالباني: «خلال الانتخابات السابقة، صوت العديد من المواطنين الساخطين للأطراف الأخرى، والآن ليسألوا أنفسهم، هل خلقت أصواتهم أي تأثير في حل المشكلات؟». وأضاف: «تصويت المواطنين الغاضبين للأطراف الأخرى في الماضي، أدى مع الأسف، إلى اختلال توازن القوى لصالح الحزب الديمقراطي، وسياسة (فرق تسد) التي يتبعها الحزب». وأوضح قوباد طالباني، أن «الاتحاد الوطني الحالي أنهى ذلك العصر وتلك السياسة، لذا فهو اليوم أقوى، وإذا صوت الساخطون من نمط الحكم لقائمة الاتحاد الوطني الكردستاني الرقم ٢٢٢، في الانتخابات القادمة، فإننا سنحل مشكلاتنا مع بغداد، وفي الوقت نفسه، نستطيع أن نصحح مسار الحكم الخاطئ في الإقليم، متسلحين بقوة أكبر».

الاتحاد الوطني هو الضامن لحقوق الدستورية لشعب كردستان

وخلال تجمع انتخابي آخر في أربيل، الإثنين ٢٠/١٠/٢٠٢٥: أكد قوباد طالباني، أن الاتحاد الوطني الكردستاني هو الضامن لتحقيق الحقوق الدستورية لشعب كردستان. وقال «لنستأهل مواطنو كردستان: لماذا لا يتحدث أحد غير الاتحاد الوطني عن تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور».

وشدد قوباد طالباني على أن الاتحاد الوطني الكوردستاني ينظر الى الدستور كباقة واحدة ويهدف الى تنفيذ جميع بنوده واحدا تلو الآخر». وأوضح قائلاً: «الأطراف الأخرى ليست فقط لاتعمل على تنفيذ المادة ١٤٠، بل انها لاتتحدث عنها، هناك من يرى أن تنفيذ هذه المادة ليس في مصلحته، والبعض لايريد أن تتضرر علاقاته مع أطراف في بغداد».

وختم قائلاً: «الاتحاد الوطني الكوردستاني هو الضامن للحقوق الدستورية لشعب كوردستان».

سكان أربيل الأصل يعانون التهميش

وخلال اجتماعه مع كوادرمؤيدي الاتحاد الوطني الكوردستاني الأحد ٢٠٢٥/١٠/١٩ في أربيل أكد قوباد طالباني ان التفاوت الطبقي في أربيل يتعمق، وابناء أربيل الأصليين أصبحوا مهمشين. وقال قوباد طالباني: صحيح أن أربيل عاصمتنا جميعا، ونفتخر بتاريخها وأرضها وأهلها الطيبين، لكن في الوقت نفسه لايجوز تهميش سكانها الأصليين، أهالي سيداوه وطيراوه وتعجيل وسيتاقان والمنارة وباداوه وغيرها، ولاينبغي حرمانهم من خيرات مدينتهم. وأضاف قوباد طالباني: ان التفاوت الطبقي في أربيل يزداد عمقا في المدينة، وهذا أمر مؤسف، حيث ان قسم كبير من سكان أربيل الأصل يعانون التهميش واصبحوا محدودي الدخل. وأوضح: أن الاتحاد الوطني بذل جهودا وسيواصل العمل من أجل حل مشكلات الموازنة والرواتب بما يؤدي في المدى القصير إلى إنعاش الأسواق في أربيل ومدن كوردستان، وعلى المدى الطويل إلى تقليص الفوارق الطبقيه بين أبناء أربيل وبقية مدن الإقليم من خلال التنمية المستدامة والمتوازنة.

الاتحاد الوطني قوة موثوقة في بغداد تحظى بدعم داخلي ودولي

وخلال اجتماعه مع كوادرمؤيدي الاتحاد الوطني الأحد ٢٠٢٥/١٠/١٩ في أربيل، أكد قوباد طالباني، أن الأطراف العراقية والدولية تنظر إلى الاتحاد كقوة فاعلة ومؤثرة في بغداد، مشيرا إلى أن «الاتحاد الوطني لم يعتبر يوما سببا للمشكلات، بل ينظر إليه على الدوام كعامل توازن يساهم في حل الأزمات وطرح حلول واقعية في أحلك الظروف السياسية». وأوضح أن «الاتحاد الوطني يمتلك من المؤهلات ما يجعله الممثل الحقيقي لثقة شعب كوردستان في بغداد، لما يتمتع به من قدرة على معالجة القضايا العالقة والدفاع عن حقوق المواطنين». وأضاف أن «الاتحاد الوطني يحظى في الوقت نفسه بثقة الشركاء العراقيين والدوليين، ما يؤهله للعب دور فاعل في إيجاد حلول شاملة ومستدامة لأزمات العراق كافة».



فتح الأجواء التركية أمام مطار جلال طالباني يعزز العلاقات الثنائية

أكد قوباد طالباني نائب رئيس وزراء إقليم كردستان، أن رفع الحظر التركي عن مطار جلال طالباني الدولي يدفع بالعلاقات الثنائية بين الإقليم وأنقرة إلى الأمام.

واستقبل قوباد طالباني، الثلاثاء ٢١/١٠/٢٠٢٥، السفير التركي لدى بغداد أنيل بورا إينان، وبحث معه ملفات تحظى بالاهتمام المشترك.

وأشاد نائب رئيس الوزراء خلال اللقاء، الذي حضره أرمان توبجو القنصل العام التركي في إقليم كردستان، بقرار أنقرة فتح الأجواء التركية أمام الرحلات الجوية من وإلى مطار جلال طالباني الدولي، معتبراً أن هذه الخطوة من شأنها تعزيز العلاقات بين الإقليم وتركيا.

وبحث الطرفان في جانب آخر من اللقاء، ملف الانتخابات التشريعية العراقية، حيث أعرب قوباد طالباني عن أمله في إجراء انتخابات شفافة ونزيهة تحظى بمشاركة واسعة، مؤكداً أن «الانتخابات القادمة تشكل أهمية كبيرة بالنسبة لمواطني إقليم كردستان، لأن نتائجها تؤثر على سبل حل الخلافات بين الإقليم وبغداد».



الاتحاد الوطني أفشل مخططات القضاء على إرادة الشعب الكوردي ومهندس الانتفاضة

حضر شيخ جعفر شيخ مصطفى، مسؤول المجلس الأعلى لحماية المصالح العليا في الاتحاد الوطني الكوردستاني مساء الأربعاء ٢٢ تشرين الأول ٢٠٢٥، تجمعاً جماهيرياً في منطقة رابرين بمدينة السليمانية، نُظم دعماً لقائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني رقم (٢٢٢) في دائرة انتخابات السليمانية. وخلال كلمته في التجمع الجماهيري، أشار شيخ جعفر إلى التاريخ الحافل بالفخر والنضال والتضحيات التي قدمها الاتحاد الوطني الكوردستاني وجماهيره، مؤكداً أن الاتحاد تأسس في مرحلة كانت مليئة بالإحباط واليأس لدى أبناء كوردستان، لكنه خلال فترة وجيزة تمكن من تجاوز ذلك اليأس، وأفشل مخططات القضاء على إرادة الشعب الكوردي، وحقق لاحقاً خلال الانتفاضة

الوطنية مجموعة من المكاسب القومية المهمة للشعب الكوردي. وأوضح أن المرحلة الحالية تختلف عن سابقتها، إذ أصبحت ساحة النضال اليوم نضالا ديمقراطيا وبرلمانيا، وهاتان سمتان هما علامتا هذه المرحلة، مؤكداً أن على جماهير كوردستان أن تدرك جيداً هذه الحقيقة، وأنها قادرة من خلال الانتخابات والتصويت أن تحدث تغييراً جذرياً. كما شدد على أن «ترشيح أكبر عدد من الكفاءات ضمن قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني رقم (٢٢٢) سيسهم في تحقيق إنجاز وطني وقومي كبير، وسيتمكن من تشريع قوانين تصب في مصلحة خدمة أبناء كوردستان».

إيمان راسخ بدور النساء ومشاركتهن في الفعاليات السياسية والاجتماعية وحتى العسكرية

من جهة ثانية أكد مسؤول مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني الكوردستاني، أن الاتحاد الوطني منذ تأسيسه، يولي اهتماماً كبيراً بدور النساء ومشاركتهن في الفعاليات السياسية والاجتماعية وحتى العسكرية، داعياً إياهن إلى التصويت لقائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني الرقم ٢٢٢، في الانتخابات التشريعية المقبلة.

جاء ذلك خلال اجتماع الشيخ جعفر الشيخ مصطفى مسؤول مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني، اليوم الثلاثاء ٢١/١٠/٢٠٢٥، مع جمع من عضوات اتحاد نساء كوردستان (ژنان) في السليمانية. وتحدث الشيخ جعفر الشيخ مصطفى عن تاريخ اتحاد نساء كوردستان، الذي تأسس في ظروف عصيبة بعد حملات الأنفال، باقتراح من الرئيس مام جلال، ومنذ ذلك الحين وإلى الآن مستمر في النضال المدني.

كما تطرق إلى الدور البارز للمرأة في المجتمع الكوردي، والنظرة المبدئية للاتحاد الوطني حول قضايا المرأة، حيث قال: «الاتحاد الوطني الكوردستاني ومنذ تأسيسه بقيادة الرئيس مام جلال، أعطى أهمية بالغة لنضال النساء من أجل تحقيق حقوقهن وإعطائهن الدور الجدير بهن، وقد أرسل العديد من النساء إلى البرلمان والحكومة ومجالس المحافظات والمناصب الحزبية والحكومية الرفيعة»، مشيراً إلى أن «الاتحاد الوطني الكوردستاني لم يغفل دور النساء في المجال العسكري أيضاً، حيث أسس فوجاً خاصاً بهن ضمن قوات البيشمركة، وكان لهن دور مشهود في مواجهة الإرهاب والدفاع عن مكتسبات شعبنا».

ودعا مسؤول مجلس حماية المصالح العليا، عضوات اتحاد النساء، إلى أن يكن كعهدهن، رائدات في النضال الديمقراطي، وبذل أقصى الجهود لنصرة قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني ٢٢٢.



بصوتكم نعزز مكانة الكورد وازدهار كركوك بارسال اكبر عدد من النواب

انطلق كرنفال تعريف مرشحي قائمة ٢٢٢ التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني في دائرة كركوك - صلاح الدين الانتخابية بمحافظة كركوك، بمشاركة جميع مرشحي كركوك، حيث أكد آسو مامند أن إرسال أكبر عدد ممكن من النواب إلى بغداد سيقوي مكانة الكورد هناك.

اقيم الكرنفال بمشاركة عدد كبير من أعضاء ومؤيدي الاتحاد الوطني الكردستاني، حيث قال آسو مامند، مسؤول تنظيمات الاتحاد الوطني في كركوك - صلاح الدين: «الاتحاد الوطني يمتلك مكانة قوية على مستوى الإقليم والعراق، لكننا سنكون أقوى إذا أرسلنا عدداً أكبر من النواب إلى بغداد، وذلك لنتمكن من الدفاع عن حقوق المناطق المتنازع عليها وإقليم كردستان».

وأضاف «قطعنا شوطاً كبيراً في كركوك وما زال امامنا خطوات أخرى لتعزيز الإدارة المحلية وتقديم مزيد من الخدمات، ولذلك يجب أن نرسل نواباً أكثر إلى بغداد لنخوض معاً معركة تحسين الخدمات والارتقاء بحياة المواطنين». ودعا آسو مامند أهالي كركوك إلى العودة إلى مدينتهم يوم الاقتراع والتصويت لقائمة الاتحاد الوطني الكردستاني رقم (٢٢٢)، وقال «إن ذلك سيجعل "كركوك وأهلها أكثر فخراً واعتزازاً".

وخلال الكرنفال، ألقى ريبوار طه، رئيس قائمة الاتحاد الوطني الكردستاني، كلمة قال فيها: «نريد أن يكون لصوت

كركوك صدى قوي في بغداد، وأن يكون لنا صوت وتأثير داخل قبة البرلمان، فكل من كركوك وخانقين والمناطق الأخرى بحاجة إلى هذه القوة هناك.“

وأشار إلى أن البرلمان العراقي هو المكان الذي تُحسم فيه الكثير من القضايا المصيرية، مؤكداً أهمية وجود ممثلين أقوياء للاتحاد الوطني فيه.

وعبر رئيس قائمة الاتحاد الوطني رقم ٢٢٢ عن أسفه لاستمرار وصف أهالي كركوك بـ“النازحين”، وقائل: «لا نريد بعد اليوم أن يقال عنكم نازحون، بل نريدكم أن تعودوا إلى مدينتكم لتعيشوا بين إخوتكم وأهلكم في كركوك.“

أصدق أشكال الوفاء للشهداء هي التصويت لقائمة ٢٢٢

برعاية آسو مامند المشرف على كركوك – صلاح الدين للاتحاد الوطني الكوردستاني، وبحضور عدد من قياديي الاتحاد ونواب الاتحاد الوطني الكوردستاني ومجلس المحافظة، إضافة إلى ذوي الشهداء وأصدقائهم، أُقيم في مقر المكتب السياسي بمدينة كركوك الاربعاء مراسيم إحياء الذكرى السنوية لشهداء كوميتة ناغر .

خلال المراسم، ألقى آسو مامند كلمة أكد فيها أن الشهداء هم رمز أمتنا، وأن عوائلهم هم عوائل الاتحاد الوطني الكوردستاني، مشدداً على ضرورة تكريمهم والاعتزاز بهم باعتبارهم جزءاً من عائلتنا الكبيرة.

وأضاف مامند قائلاً: أصدق أشكال الوفاء للشهداء هي التصويت لقائمة ٢٢٢ حزب الشهداء، لأن الاتحاد الوطني الكوردستاني وحده هو الذي استطاع الدفاع عن نهج نضال شعبنا وقضية المناطق المتنازع عليها وخدمة مواطنيها.

كما قدم شكره للجنة التوعية وللكتائب الذي ألف كتاب (أساس النضال السري وكوميتة ناغر) على تنظيمهم هذه المناسبة واستذكارهم التاريخ المشرف لرفاق كوميتة “ناغر“.

التزام الحزب بنهجه الاجتماعي والإنساني

وواصل مامند حملته الإنسانية لزيارة العوائل المتعفة في مدينة كركوك، تأكيداً على التزام الحزب بنهجه الاجتماعي والإنساني في مساعدة الفئات المحتاجة.

آسو مامند المشرف على كركوك – صلاح الدين للاتحاد الوطني الكوردستاني، قام بزيارة عائلتين من أهالي كركوك من الكورد، وخلال الزيارة قدم مامند وحدة سكنية لإحدى عوائل الشهداء تكريماً لتضحياتهم، كما زار لاحقاً إحدى العوائل المتعفة في المدينة، وقدم لها أيضاً وحدة سكنية دعماً وتحسيناً لظروفها المعيشية. وخلال جولاته الميدانية، وجه القيادي مامند بتوفير جميع الاحتياجات الأساسية لتلك العوائل، ما يتعلق بالمساعدات والدعم الخدمي، مؤكداً أن خدمة المواطنين ورفع المعاناة عنهم تمثل إحدى الركائز الأساسية في الفكر النير للاتحاد الوطني الكوردستاني.

وأعرب عدد من الأهالي عن شكرهم وامتنانهم لهذه المبادرة الكريمة، التي تعكس روح التراحم والتكاتف الاجتماعي التي غرسها الزعيم الراحل مام جلال طالباني، والتي يواصل القيادي مامند السير على خطاها بصدق وإخلاص .

وأكد مامند خلال أحاديثه مع الأهالي أن الاهتمام بالعوائل المتعفة واجب وطني وأخلاقي قبل أن يكون سياسياً، وأن الاتحاد الوطني الكوردستاني سيبقى إلى جانب أبناء شعبه في كل الظروف، مشدداً على ضرورة استمرار مثل هذه المبادرات وتوسيع نطاقها لتشمل المزيد من المناطق في المحافظة.



عماد أحمد :

هكذا ودّعنا الليل، واستقبلنا فجر يومٍ جديدٍ

مع بزوغ كل صباح، أنهض قبل الثامنة، وأغوص في صفحات جريدة «كوردستاني نوئي»، وأطالع مجلة «المرصد» وبعض الصحف الأخرى، ليبدأ يومي مع نفحة من الأخبار والتأمل ومن ثم أحتمي فنجان قهوتي، ثم أنشغل بأعمالي اليومية المعتادة.

لكن هذه المرة لم أتحرك، وبقيت في فراشي، إذ غلبني النعاس مجدداً، فانزلقت في غفوةٍ أخذتني إلى ما وراء حدود الزمان والمكان!

في تلك الغفوة، رأيت كاك آرام يرتدي سروالا وقميصا أبيضين، وقال لي: «من ينتفع من الباطل، يعجز أن يكون صوتاً للحق».

ورأيت خاله شيهاب هادئا وقورا، وهو يهمس في أذن جعفر عبد الواحد، قائلاً: «أستطيع أن أتمايل مع جنون الريح، لكنني لا أستطيع أن أقنع من كبّل فكره بسلاسل التطرف».

ثم رأيت السيدة وصفية متشحة بثيابها السوداء، وسألتني: «رجاء ماذا تعرفون عن حرية الفكر الإنساني؟ وما هو تحليله الفلسفي؟»

فأجبتها: «دعينا نصغي سوية إلى بعض الأصدقاء الخبراء، لنعرف ماذا يعرفون هم حول هذه المسألة!»
رأينا آزاد هورامي مبتسماً، وقال: «يقول ماركس: ليست أخطر سجون الإنسان تلك التي تُشيد جدرانها من الحجارة والحديد، بل تلك التي تُقام داخل ذاكرته هو. فقيود الجسد تُرى وتُكسر، ويمكن تجاوزها إلى ما وراء الحدود، أما قيود العقل فتتغرس في هيئة يقينٍ أو إيمانٍ راسخ، فتغدو سجنًا أبدياً لا يُرى ولا يُكسر».

ثم رأينا الأستاذ مجيد غاندي بنظاراته المجهرية وقال: «يقول نيتشه ذوالشوارب الكثيفة: بأنه يرى الضعف فضيلة وخيراً من الثورة والمقاومة ويصور الخضوع بأنه مقدس. ومن هنا ينبع أخطر أنواع الأسر والتقيّد، التي تُقدّم الطاعة والاستسلام كقيمةٍ أخلاقيةٍ ومبدأ إنساني!»

رأيت سلام عبد الرزاق بعينه الناعستين، وقال لي بهدوءٍ عميق:
«قال كامو: إننا نفهم عبودية الرغبات أكثر فأكثر، لأن السلطة المعاصرة لم تُعد تستخدم السلاسل والأقفال والزنازين للعبودية، بل اخترعت وسائل أشد رعباً تجعل الإنسان يراقب نفسه بنفسه!»

ومن بعيد رأيت عبد الرزاق فيلي مع الأستاذ محسن يقتربان، ثم قال عمو رزاق:

«لست خبيراجدا في المسائل الفلسفية، لكن سأترجم لكم مقطعا من شعر حافظ الشيرازي إلى اللغة الكردية وقال هذه الأبيات باللغة الكردية:

أظهري محياك

أيتها القمر المتوجة بتاج الشمس

لكي أضع رأسي المتيم بعشقتك تحت أقدامك

كما وُضع شعرك المسرح

أتنهد من قلب ينضح بالخطيئة

تنهدا يشبه اللهب الذي أحرق به خطيئة آدم وحواء

لأن الوثوق بالأيام يا (حافظ) ماهو الإخطأ وخضوع

إذن لماذا أؤجل فرحة اليوم الى الغد»

وقال خالي الأستاذ محسن:

«وأنا سأترجم لكم مقطعا من شعرمولانا جلال الدين الرومي إلى اللغة الكردية وقال هذه الأبيات باللغة الكردية :

كُن كالشمس في الحب،

وكالنهر في الصداقة والأخوة،

وكالليل في ستر العيوب،

وكالأرض في التواضع،

وكالميت في الغضب!»

ثم رأينا عاشق الإنسانية سامي هادي يتأمل السماء مرددا هذه الأبيات بصوت عالٍ:

مهما بلغ عشق النسر للسماء،

فلن تسكنها!

ومهما حلّقت عاليا،

فمصيبرها أن تنزل إلى الأرض!»

وفجأة قالت وصفية:

«عماد! أليس هذا الرجل الجالس وحده عند ضفة النهر هو الذي يظهر على ورقة المئة دولار؟»

فقلت: نعم، إنه بنجامين فرانكلين، الذي قال قبل نحو ثلاثمئة عام:

«من يفضل خبزه على حريته، لن ينال في النهاية لا خبزا ولا حرية.»

ثم أفقت من نومي مرة أخرى ، تاركا خلفي عالم الفلسفة والشعر والجمال وأرواح أحبتي.

وكعادة الحياة، قضينا ليلة، وبدأنا يوما جديدا.

فهكذا هي الحياة مع كل تدفق لأشعة الشمس،

علينا أن نتحرك ، بأمل، وبثقة ،

وأن ننجز أعمالنا بلا توقف، ونسير إلى الأمام،

لأن تعاقب الليل والنهار مستمر ولا يتوقف أبدا!

*** الترجمة : نرمين عثمان محمد**



رئيس الجمهورية: الدستور العراقي سيظل مرجعا وطنيا أساسيا

شارك فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الاثنين ٢٠ تشرين الأول ٢٠٢٥ في الاحتفال بمناسبة مئوية الدستور العراقي (١٩٢٥-٢٠٢٥). وألقى السيد الرئيس، خلال الاحتفالية، كلمة أكد خلالها أن الاحتفال بهذه الذكرى هو فرصة لتجديد الالتزام بالقيم الدستورية، وتعزيز مفاهيم الديمقراطية والحكم الرشيد، والتأكيد على أن احترام الدستور والالتزام بأحكامه هو الضمانة الحقيقية لأمن واستقرار العراق. وأضاف فخامته أن ما تعرض له العراق من تغييب دستوري وتغريب دولي وعزلة إقليمية لعقود طويلة، لم يكن مانعا من استعادة مكانته الدولية، بعد زوال النظام السابق الذي ترك دستوراً مؤقتاً وقطيعة دولية وديونا داخلية وخارجية ومنظومة أمنية متهاكة، لكن ذلك كله لم يكن مانعا دون العودة للتأسيس الدستوري والتشريعي. وفيما يلي نص كلمة فخامة رئيس الجمهورية:

«بسم الله الرحمن الرحيم»

السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم

السيد رئيس مجلس النواب المحترم

السيد رئيس مجلس القضاء المحترم

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

نلتقي اليوم لنحتفل بالذكرى المئوية لصدور أول وثيقة دستورية عرفها تاريخ العراق المعاصر، إذ صدر القانون الأساسي العراقي سنة ١٩٢٥ في لحظة تاريخية فارقة، فقد جسدت هذه الوثيقة العريقة الإرادة الجادة في بناء دولة حديثة تقوم على القانون والعدل والمواطنة. إن الاحتفال بهذه الذكرى هو فرصة لتجديد الالتزام بالقيم الدستورية، وتعزيز مفاهيم الديمقراطية والحكم الرشيد،

والتأكيد على أن احترام الدستور والالتزام بأحكامه هو الضمانة الحقيقية لأمن واستقرار العراق، ودرع لحماية حقوق المواطنين وحرياتهم، وسند لاستمرارية عمل مؤسسات الدولة، كما يعكس هذا الاحتفال مكانة العراق التاريخية ودوره الحضاري في المنطقة، ويبرهن على أصالة الشعب العراقي ووعيه بأهمية القانون والدستور في بناء الدولة الحديثة. لقد كان القانون الاساسي العراقي الوثيقة الدستورية الأكثر تقدماً من حيث المباني والمبادئ والأحكام، إذ تبنى نظام الملكية الدستورية، وكانت الحكومة مسؤولة عن أعمالها أمام مجلس النواب، إضافة لاستحداث محكمة عليا تختص بالفصل بدستورية القوانين وتفسيرها.

كما تضمن القانون الأساس منظومة وصفت آنذاك بالمتكاملة لحقوق الإنسان وحرياته. وبعد تجربة الحياة الدستورية، وسقوط أولى الوثائق الدستورية في عهد الاستقلال، توالى الدساتير المؤقتة تباعاً، ففي أعقاب نجاح كل انقلاب عسكري يشرع دستور مؤقت، يضع السلطة بيد فرد أو بيد قادة الانقلاب، فلا برلمان ولا انتخابات ولا قضاء دستورياً، ولا ضامن للحقوق والحريات القومية والدينية والانسانية، وكانت الحصيلة، مقابر جماعية وتهجيراً وحروباً عبثية وضياعاً للثروات والأموال وعزلة دولية.

إن ما تعرّض له العراق من تغييب دستوري وتغريب دولي وعزلة إقليمية لعقود طويلة، لم يكن مانعاً من استعادة مكانته الدولية، بعد زوال النظام السابق الذي ترك دستوراً مؤقتاً وقطيعة دولية وديونا داخلية وخارجية ومنظومة أمنية متهالكة، لكن ذلك كله لم يكن مانعاً دون العودة للتأسيس الدستوري والتشريعي، ولم يكن وضع دستور جديد غير مؤقت مهمة يسيرة، فبين معارضة داخلية وتدخل خارجي وإرث دستوري قوامه قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، تمكن العراقيون من كتابة دستور جديد في ظل ظروف أمنية وسياسية بالغة التعقيد، دستور هو الأكثر ديمقراطية بين دساتير أغلب دول المنطقة.

لقد رأى أول دساتير العهد الجمهوري النور عام ٢٠٠٥ بتكاتف القوى الوطنية العراقية وتوجيه المرجعية الدينية العليا، التي وقفت على مسافة واحدة من الجميع، وإرادة شعب صوت في استفتاء شعبي عام لصالح دستور ديمقراطي برلماني اتحادي، ولينهي بذلك طوق دساتير مؤقتة، قيدت ارادته ردحا طويلاً من الزمن.

السيدات والسادة الحضور

نقف اليوم على أعتاب انجاز استحقاق نيابي جديد، إذ سيتوجه العراقيون الى صناديق الاقتراع في يوم ١١ تشرين الثاني لاختيار أعضاء مجلس النواب بدورته السادسة. إن من استطاع أن يؤسس لتجربة ديمقراطية، قادر على إتمام الاستحقاق الانتخابي في ظل تحديات داخلية وظروف دولية استثنائية، فما يفخر به عراق اليوم هو الالتزام بأحكام الدستور وإنجاز استحقاقاته النيابية والحكومية والتداول السلمي للسلطة.

ومن هذا المقام ندعو الى مشاركة شعبية واسعة في الانتخابات مؤكداً على أن تكون نزيهة وحرّة وممثلة لإرادة الشعب من أجل تأسيس مجلس نيابي جديد تنتظره مسؤولية تشريعية ورقابية ثقيلة. ختاماً، نؤكد أن الدستور العراقي سيظل دائماً مرجعاً وطنياً أساسياً، ودرعاً لحماية مؤسسات الدولة وفعاليتها، وضمانة لحقوق جميع المواطنين، وسندا لاستقرار العراق وازدهاره وسيواصل مسيرته نحو إرساء دولة القانون، دولة المواطنة، ودولة المؤسسات الفاعلة، التي تمثل كل الشعب، وتحقق العدالة للجميع، دون تمييز أو إقصاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



اشادات بدور رئيس الجمهورية في تعزيز الوحدة الوطنية واحترام الدستور واستقلال السلطات

زار فخامة رئيس الجمهورية، الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء، ٢٢ تشرين الأول ٢٠٢٥، آية الله الفقيه سماحة السيد حسين إسماعيل الصدر في مقره بمدينة الكاظمية المقدسة.

وتناول اللقاء الأوضاع العامة في البلد، والتأكيد على أهمية تعزيز وحدة الصف الوطني وترسيخ قيم التسامح والتعايش بين أبناء الشعب العراقي.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أن العراق يمتلك من المقومات الدينية والإنسانية ما يجعله نموذجاً في التأخي والتنوع، مشدداً على أن المرحلة الحالية تتطلب تكاتف الجميع لحماية المكتسبات الوطنية وترسيخ الأمن والاستقرار.

من جانبه، ثمن السيد حسين إسماعيل الصدر زيارة فخامة الرئيس وحرصه على التواصل مع الرموز الدينية والوطنية، مشيداً بدور فخامته في تعزيز الوحدة الوطنية وجمع مختلف القوى السياسية والاجتماعية على طاولة الحوار، وحرصه على احترام الدستور واستقلال السلطات، وتوجيه خطاب وطني جامع، يلامس هموم المواطنين كافة.

برقية عزاء

نتقدم بأحرّ مشاعر العزاء والمواساة إلى سماحة المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ بشير النجفي، لرحيل شقيقه العالم الجليل الشيخ نذير حسين (رحمه الله)، الذي أفنى عمره في خدمة العلم وأهله، وبذل جهده في نشر الفقه والمعرفة والإصلاح.

نسأل المولى جلّ وعلا أن يتغمّد الفقيد بواسع رحمته، وأن يسكنه فسيح جناته، وأن يلهم ذويهم صبراً ومحبيه الصبر والسلوان.

إنّا لله وإنّا إليه راجعون

الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد

رئيس الجمهورية

٢٢-١٠-٢٠٢٥

أشادات دولية برؤية فخامة الرئيس للنهوض بالأمن الصحي الوطني



تلقي فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد برقية شكر من مدير منظمة الصحة العالمية لإقليم الشرق الأوسط الدكتورة حنان حسن بلخي. وأشادت بلخي، خلال البرقية، برؤية فخامة الرئيس للنهوض بالأمن الصحي الوطني وبناء نظام صحي قادر على الصمود أمام تغير المناخ، مؤكدة أن زيارتها إلى العراق أتاحت فرصاً مهمة لتبادل الآراء والأفكار والتعاون بين العراق ومنظمة الصحة العالمية وأكدت الدكتور حنان بلخي التزام المنظمة بدعم جهود العراق للنهوض بالواقع الصحي.

أهمية ضمان انتخابات نزيهة

الى ذلك استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٢ تشرين الأول ٢٠٢٥ ببغداد، رئيس تحالف النهج الوطني السيد عبد السادة الفريجي. وخلال اللقاء، شدد رئيس الجمهورية على ضرورة ضمان نزاهة الانتخابات وتوفير بيئة آمنة تتيح مشاركة واسعة، مضيفاً أن حماية السلم الأهلي وتغليب لغة الحوار يمثلان الأساس لإنجاح المشاريع الوطنية وعلى رأسها الانتخابات، مؤكداً أن استقرار البلاد مسؤولية جماعية تتطلب تعاوناً صادقاً بين جميع القوى السياسية. من جهته أكد السيد الفريجي دعم تحالفه للجهود الرامية إلى إنجاح الاستحقاق الانتخابي وتعزيز الاستقرار السياسي من خلال ترسيخ مبدأ الحوار والتفاهم بين مختلف القوى الوطنية.

موقف العراق الداعم للقضية الفلسطينية

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية، الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الاثنين ٢٠ تشرين الأول ٢٠٢٥، في قصر بغداد، سفير دولة فلسطين لدى العراق السيد أحمد الرويضي، وذلك بمناسبة انتهاء مهام عمله. وأكد فخامة رئيس الجمهورية موقف العراق الداعم للقضية الفلسطينية، ومساندته للشعب الفلسطيني في نيل حقوقه المشروعة، مثنياً جهود السيد الرويضي في تعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين. بدوره، عبّر سعادة السفير عن شكره وامتنانه لفخامة رئيس الجمهورية على ما لمسه من دعم وتعاون خلال فترة أداء مهامه، مشيداً بالمواقف الثابتة للعراق تجاه القضية الفلسطينية.

حرص العراق على تعزيز العلاقات الثنائية مع ايران

استقبل فخامة رئيس الجمهورية، الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الاثنين ٢٠ تشرين الأول ٢٠٢٥، في قصر بغداد، سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى العراق السيد محمد كاظم آل صادق. وأكد فخامة رئيس الجمهورية، خلال اللقاء، حرص العراق على تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع مجالات التعاون المشترك وبما يخدم مصالح الشعبين الجارين ويعزز الأمن والاستقرار في المنطقة. من جانبه، عبّر السفير محمد كاظم آل صادق عن تقديره لما تحظى به العلاقات الثنائية من دعم ورعاية خاصة من قبل رئيس الجمهورية وجهود فخامته لتثبيت الأمن والاستقرار في المنطقة، مؤكدا حرص بلاده على ترسيخ علاقات الصداقة وحسن الجوار بين البلدين والشعبين الجارين.

برقية تهنئة من أمير دولة قطر بمناسبة اليوم الوطني

«فخامة الرئيس الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد
رئيس جمهورية العراق الشقيقة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أغتنم مناسبة ذكرى يوم استقلال جمهورية العراق، لأعرب لكم ومن خلالكم للشعب العراقي، باسم شعب دولة قطر وباسمي شخصيا، عن خالص التهاني والتبريكات مقرونة بأطيب التمنيات لفخامتكم بموفور الصحة والسعادة ولبلدكم الشقيق بموصول التقدم والازدهار، وللعلاقات الأخوية الوطيدة بين بلدينا المزيد من التطور والنماء. وكل عام وانتم بخير.

مع أسمى اعتباري وفائق تقديري،

أخوكم

تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر»

برقية تهنئة من الرئيس الجزائري

صاحب الفخامة عبد اللطيف جمال وشيد رئيس جمهورية العراق الشقيقة
فخامة الرئيس وأخي العزيز

يطيب لي بمناسبة احتفاء جمهورية العراق الشقيقة بعيدها الوطني، أن اتقدم اليكم بأصدق عبارات التهاني، وبتمنياتي لكم بموفور الصحة والسعادة، وللشعب العراقي الشقيق بمزيد التقدم والرفي، في كنف الأمن والاستقرار، معربا في هذه السانحة عن اعتزازنا بعمق الروابط التاريخية التي تجمع بلدينا وشعبينا، والتي تقوم على أسس راسخة من الاحترام المتبادل والتضامن الأخوي، مؤكدا تطلعنا الدائم للعمل سويا على تعزيز هذه العلاقات في شتى المجالات، واستكشاف فرص الشراكة والتعاون التي يزر بها بلدانا الشقيقان.

وتفضلوا فخامة الرئيس وأخي العزيز، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام

عبد المجيد تبون



التكامل بين بغداد والاقليم أساس لاستقرار العراق وتقدمه

التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، ٢٢/١٠/٢٠٢٥ في بغداد، الفريق الحكومي للاتحاد الوطني الكردستاني، بحضور السيد مسؤول المكتب السياسي للاتحاد الوطني في بغداد، نزار ثاميدى.

وجرى خلال اللقاء بحث مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية في العراق والمنطقة، والتأكيد على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات الدولة بما يخدم المصلحة الوطنية العليا. وأكد المجتمعون على أهمية موقع بغداد ودورها المحوري في استقرار البلاد، مشيرين إلى أن قوة بغداد هي جزء من قوة إقليم كردستان، وأن التكامل بين الجانبين يمثل أساساً لاستقرار العراق وتقدمه.

كما تم التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود في تقديم الخدمات للمواطنين وتحسين أوضاعهم المعيشية، بوصفها الهدف الأسمى لكل السياسات الحكومية.

✳️المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني/ بغداد



السيدة الأولى... المرأة العراقية رغم الأزمات والحروب بقيت شامخة وقوية

بحضور السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، أقيمت الأربعاء ٢٢ تشرين الأول ٢٠٢٥، في قاعة الشهيد الحكيم بجامعة بغداد فعاليات الملتقى الدولي الثاني الموسوم (المرأة وصناعة القرار: تمكين - قيادة - تأثير)، وذلك تحت شعار (بوعيتها وصوتها تصنع القرار وتبني الوطن).

و أعربت السيدة الأولى، في كلمة لها، عن سعادتها الكبيرة بوجودها مجدداً في جامعة بغداد بعد مرور أكثر من خمسين عاماً، بسبب الظروف التي لم تسمح لها بإكمال دراستها فيها رغم ارتباطها الشخصي والعائلي العميق بالجامعة، حيث درس فيها والدها والرئيس الراحل مام جلال طالباني.

كما أكدت السيدة الأولى على أهمية الملتقى بوصفه تجسيدا لإيمان عميق بدور المرأة في بناء الأوطان، مشددة على أن تمكين المرأة ليس خياراً بل هو أساس التقدم والعدالة في كل مجتمع، مضيفة أن المرأة العراقية

بقيت، رغم ما واجهته من أزمات وحروب وفقدان، شامخة وقوية ومؤمنة بدورها المحوري كعمود فقري للمجتمع، حيث قدمت نموذجا يحتذى به في الكفاءة والريادة وقدرتها على التغيير.

وحول الاستحقاق الانتخابي المرتقب، دعت السيدة الأولى إلى تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية القادمة، سواء بالترشح أو عبر ممارسة حقها في التصويت لضمان حضور حقيقي ومؤثر في العملية السياسية، مؤكدة أن صوت المرأة هو صوت العدالة وهو ركيزة التنمية والمساواة في صنع القرار.

وشهد الملتقى مشاركة عدد من الشخصيات الرسمية والأكاديمية، من بينها مدير دائرة تمكين المرأة في رئاسة الجمهورية السيدة هناء عمانويل، وعميدة كلية التربية للبنات ومديرة مركز دراسات المرأة الدكتورة أثمار الشطري.

وشدد عدد من المتحدثين خلال الملتقى على أن هذه الفعالية لا تعد خطوة عابرة بل تمثل مشروعا طويلا الأمد في مسار التنمية وبناء الدولة، مطالبين بأن يتضمن البرنامج الحكومي المرتقب بعد الانتخابات اهتماما خاصا بالنساء القياديات وتمكينهن من مواقع اتخاذ القرار وبما يعزز ثقة المرأة بنفسها.

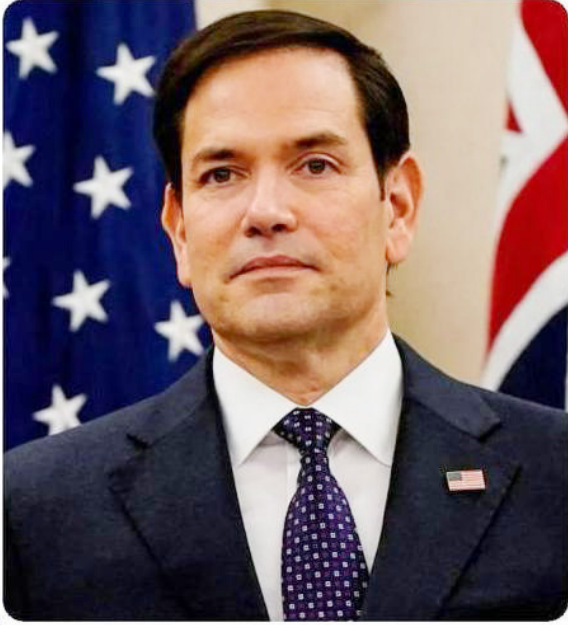
وفي ختام الفعالية، قدمت الدكتورة أثمار الشطري وسام الشكر والامتنان للسيدة الأولى شانا إبراهيم أحمد تكريما وتقديرا لدورها وجهودها في دعم المرأة العراقية، كما قامت السيدة الأولى بتقديم عدد من الدروع للمشاركات في الملتقى.

دعوة عاجلة لذوي المؤنفلين

الى ذلك دعا مكتب السيدة الأولى شانا إبراهيم احمد، ذوي ضحايا عمليات الأنفال إلى الاستعداد هذا الأسبوع لأخذ عينات دم منهم، بهدف إرسالها إلى المختبرات للتعرف على رفات ضحايا الأنفال في المقابر الجماعية.

وجاء في توضيح لمكتب السيدة الأولى، «في إطار الجهود المتواصلة لسيدة العراق الأولى والخاصة بملف ضحايا الأنفال وذويهم، وبعد تقديم الملفات الخاصة بالمتهم عجاج أحمد حردان إلى المحكمة، تقرر هذا الأسبوع البدء بأخذ عينات دم من ذوي ضحايا الأنفال في مدينة چمچمال، لغرض إرسالها إلى المختبرات والتعرف على رفات ضحايا الأنفال في المقابر الجماعية».

وأشار التوضيح إلى أنه «لهذا الغرض، نناشد ذوي ضحايا الأنفال الأعزاء بأن يكونوا حاضرين في الزمان والمكان المحددين لاحقا، وأن يتعاونوا مع الفرق المختصة».



واشنطن: ملتزمون بحماية مصالحنا المشتركة مع العراق

حماية سيادته، تعزيز الاستقرار الإقليمي وتوطيد علاقاتنا الاقتصادية

تحدث وزير الخارجية ماركو روبيو اليوم مع رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني.

ناقش الوزير ورئيس الوزراء الجهود المبذولة لإتمام الصفقات التجارية الأمريكية في العراق.

وهنا الوزير رئيس الوزراء على استئناف تصدير النفط عبر خط أنابيب العراق-تركيا، والذي سيعود بالنفع على العراق وتركيا والشركات الأمريكية.

وشدد الوزير على ضرورة نزع سلاح الميليشيات المدعومة من إيران التي

تقوض سيادة العراق، وتهدد حياة وأعمال الأمريكيين والعراقيين، وتنهب الموارد العراقية لصالح إيران.

وأكد الوزير التزام الولايات المتحدة بالعمل الوثيق مع شركائنا العراقيين لتعزيز مصالحنا المشتركة، وهي: حماية السيادة العراقية، وتعزيز الاستقرار الإقليمي، وتوطيد علاقاتنا الاقتصادية.

وزارة الخارجية الامريكية

مكتب المتحدث الرسمي

٢١ أكتوبر ٢٠٢٥

المبعوث الأميركي الخاص يؤكد تعزيز التعاون الاستراتيجي مع

في غضون ذلك أكد المبعوث الأميركي الخاص إلى العراق مارك سافايا، يوم الأحد، التزامه التام بتعزيز الشراكة بين بغداد وواشنطن، مقدما الشكر للرئيس دونالد ترامب على تكليفه بهذا المنصب. وقال سافايا في رد له على تدوينة الرئيس الأميركي بشأن تعيينه مبعوثا أمريكيا خاصا للعراق تابعته وتابعته «المطلع»، «أشعر بتواضع عميق وتشريف وممتن للرئيس دونالد ترامب على تعييني مبعوث خاص لجمهورية العراق».

وأضاف: «أنا ملتزم بتقوية الشراكة بين الولايات المتحدة والعراق تحت قيادة الرئيس ترامب وتوجيهاته»، معربا عن شكره للرئيس الأميركي.

وفي وقت سابق من اليوم، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، تعيين مارك سافايا في منصب المبعوث الخاص إلى جمهورية العراق. وقال ترامب عبر منصة «تروث سوشال»، «يسعدني أن أعلن أن مارك سافايا سيشغل منصب المبعوث الخاص إلى جمهورية العراق»، لافتا إلى أن «فهم مارك العميق للعلاقة بين العراق والولايات المتحدة، وعلاقاته في المنطقة، سيساعد في تعزيز مصالح الشعب الأميركي».

وأضاف: «أن مارك كان لاعبا رئيسيا في حملتي في ميشيغان، حيث ساعد هو وآخرون في تأمين نسبة تصويت قياسية بين الأميركيين المسلمين». وهنا ترامب «سافايا على توليه المنصب الجديد».

وجاء تعيين سافايا، وهو من أصل عراقي، بعد نحو عام من انتهاء مهام عمل السفارة إلينا رومانسكي، واكتفاء واشنطن بتعيين الدبلوماسي جوشوا هاريس في منصب «قائم بالأعمال» ببعثة الولايات المتحدة في العراق و تشير المعلومات المتداولة عنه إلى انتمائه للقومية الكلدانية المسيحية في العراق، وهاجر إلى الولايات المتحدة بعد عام ١٩٩٠



مباحثات مستشار الأمن الوطني العراقي في ايران

✽ وكالة الانباء الايرانية

اعتبر رئيس الجمهورية «مسعود يزشكيان»، خلال استقباله يوم الثلاثاء مستشار الأمن الوطني العراقي «قاسم الأعرجي»، ان مشروع ربط شبكة النقل بالسكك الحديدية بين إيران والعراق، بانه أحد أهم محاور التعاون بين البلدين؛ قائلا : إن تسريع الحكومة العراقية وتاير تنفيذ هذا المشروع، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية بين البلدين، سيوفر أرضية لتوسيع شبكة الاتصال ليشمل المزيد من دول المنطقة ويعزز العلاقات الاقتصادية فيما بينها.

وأفادت «إرنا» بأن الرئيس «يزشكيان» أعرب، في هذا اللقاء، عن ارتياحه للمستوى الرفيع للعلاقات القائمة بين طهران وبغداد، قائلا : إن العلاقات الإيرانية - العراقية بلغت مستوى مميزا؛ واصفا توسيع هذه العلاقات أكثر فأكثر بانه لا يقتصر على إطار العلاقات الثنائية فحسب، بل من شأنه أن يمهد، في إطار التعامل مع سائر الدول الإسلامية، لتطوير التعاون الأمني والاقتصادي والعلمي والثقافي.

وصرح رئيس الجمهورية، بأن تبادل الوفود الدبلوماسية والتواصل المستمر بين مسؤولي البلدين سيؤدي إلى زيادة التفاهم والتقارب وتشكيل رؤية مشتركة تجاه القضايا الثنائية والإقليمية والدولية؛ مؤكدا على ضرورة الوحدة

في العالم الإسلامي، وقال: كلما سادت الوحدة والانسجام بين الدول الإسلامية، لن تصل مؤامرات أمريكا والكيان الصهيوني ضد شعوب المنطقة إلى نتيجة.

وتابع : إن نشاط وحركة التجار في المنطقة مع استكمال شبكة السكك الحديدية، وإنشاء مناطق حرة مشتركة، سيجلب الأمن ويؤدي إلى ازدهار اقتصادي على مستوى المنطقة.

نعتبر جميع أبناء العراق وإقليم كردستان العراق إشقائنا

وأكد الرئيس الإيراني على الرؤية الحدودية للجمهورية الإسلامية، مصرحاً : من منظور عقائدي، نعتبر جميع أبناء العراق وإقليم كردستان العراق إشقائنا، بغض النظر عن التصنيفات العرقية والمذهبية، ونرى أن سر عزة ورفعة الأمة الإسلامية يكمن في تعزيز الأواصر الأخوية وتجنب الخلافات الداخلية التي يصنعها الأعداء.

من جانبه، أعرب «الأعرجي»، عن ارتياحه للقاء رئيس الجمهورية الإيراني، مصرحاً بأن أمن إيران والعراق لا يتجزأ وأكد على التزام الحكومة العراقية الكامل بالاتفاقية الأمنية المبرمة بين البلدين.

كما شدد مستشار الأمن القومي العراقي على أنه من وجهة نظر رئيس الوزراء العراقي ومسؤولي إقليم كردستان العراق، يجب أن تكون الحدود الإيرانية العراقية من أكثر الحدود أماناً في المنطقة ولن تشكل أي تهديد على إيران.

بدوره، اعتبر الأعرجي، في لقاء الرئيس بزشكيان اليوم، أن ربط شبكة السكك الحديدية بين إيران والعراق يمثل خطوة استراتيجية؛ مبيناً أن هذا المشروع سيؤدي إلى تقارب اقتصادي وسياسي بين البلدين والحكومة العراقية تدعمه بشكل قاطع.

وأشار المسؤول الأمني العراقي رفيع المستوى، إلى توفر فرصة تاريخية لتشكيل تعاون أمني بين دول المنطقة، وبما يمهد لتفاعلات اقتصادية وسياسية أوسع؛ لافتاً إلى أن العلاقات الممتازة بين إيران والعراق تتطلب بذل المزيد من الجهود لتوسيع التعاون الثنائي، والمثال الواضح على ذلك هو حضور الإيرانيين المهيب في مراسم أربعينية الإمام الحسين (ع)، والذي يمثل رمزاً لترابط الشعبين.

قاليباف : تنفيذ الاتفاق الأمني بين إيران والعراق خطوة نحو ترسيخ الأمن المستدام

أكد رئيس مجلس الشورى الإسلامي، محمد باقر قاليباف، الثلاثاء خلال استقبله قاسم الأعرجي مستشار الأمن القومي العراقي، أكد على ضرورة تنفيذ الاتفاق الأمني الموقع بين البلدين؛ واعتبر بأن هذا التفاهم يشكل مقدمة لتحرك جاد نحو تحقيق أمن مستدام وطويل الأمد لكل من إيران والعراق والمنطقة بأسرها.

ومستهل اللقاء، رحب قاليباف بالوفد العراقي الزائر، معرباً عن ارتياحه «للعلاقات العميقة والمستقرة بين إيران والعراق في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، ولا سيما في المجال الأمني».

وأضاف : نأمل بأن يؤدي تنفيذ الاتفاق الأمني بين البلدين إلى مزيد من الاستقرار بمختلف المجالات وتعميق العلاقات بين البلدين أكثر فأكثر.

وأشار رئيس البرلمان إلى، أن «الظروف الراهنة في المنطقة بعد حرب الأيام الاثني عشر يوماً، وعمليات طوفان

الأقصى وما تبعها، تُظهر بأن الخطر الذي يشكله الكيان الصهيوني بدعم أمريكي أصبح اكبر من اي وقت مضى». وشدد قاليباف على، أن «التعاون الثنائي والإقليمي بين إيران والعراق له طابع استثنائي»؛ مضيفاً، أن الاتفاقات الأمنية تهدف إلى «حماية وحدة العالم الإسلامي في مواجهة الأخطار المشتركة». كما أكد بأن «إيران لا تشعر بأي تهديد أمني على حدودها مع العراق، بل تسعى لتحقيق مزيد من الاستقرار والأمن المستدام وتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي والتأثير الإيجابي في المنطقة»؛ متطلعا الى توفر إرادة أقوى من اجل تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، خاصة في مجالات النقل، والمناطق الصناعية، والتكنولوجيا المعرفية»، واغتنام الفرص المتاحة في هذا الخصوص.

من جانبه، وصف الأعرجي، العلاقات بين العراق وإيران بأنها «ودية جدا»، مؤكداً بأن أمن البلدين مترابط، وأن بغداد «ملتزمة بالاتفاق الأمني الموقع مع طهران».

واضاف مستشار الامن القومي العراقي، خلال اللقاء مع قاليباف اليوم، أن «العراق يرفض أي ضغوط خارجية تستهدف تقليص علاقاته مع إيران.. ولا يمكن لأي دولة أن تحدّ من علاقاتنا مع إيران بالنظر إلى عمقها وحجمها الكبير».

واختتم الأعرجي تصريحه بالإشارة إلى، أنه «تم الاتفاق على تشكيل لجنة ميدانية مشتركة لمتابعة القضايا التنفيذية المتعلقة بالاتفاق الأمني بين البلدين، بما يضمن تفعيله الكامل على الأرض».

لن نسمح باستخدام مجالنا الجوي ضد ايران

الى ذلك أكد مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الاعرجي، على التزام بغداد تماماً بالاتفاق الأمني المبرم مع طهران، وصرح ان بلاده لن تسمح باستخدام أجوائها لتنفيذ أي أعمال عدائية ضد الجمهورية الاسلامية.

وافادت «ارنا»، ان تصريحات الاعرجي، جاءت خلال مؤتمر صحفي عقده بعد اللقاء مع امين المجلس الاعلى للامن القومي الايراني «علي لاريجاني» عصر اليوم الاثنين في طهران؛ لافتا الى ان قمة شرم الشيخ كانت بمثابة تحذير واضح من أن مصالح دول المنطقة لا تؤمن.

وبخصوص غزة، فقد أكد على إعادة إعمارها، لأن المنطقة تضررت من الاعتداءات، وقد حان الوقت بان يتم وضع حدّ لها.

وأعرب مستشار الأمن الوطني العراقي عن شكره لحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة الذي لقيه خلال زيارته الحالية الى طهران؛ مؤكداً بان هذه الزيارة جاءت رداً على زيارة السيد لاريجاني إلى بغداد، ومعرباً عن سعادته البالغة لقاء العلاقات المميزة التي تجمع بين إيران والعراق، كما نوه الى ضرورة حل جميع المشاكل من خلال العلاقات الدبلوماسية.

وعن لقاءه اليوم مع لاريجاني، اوضح بان الجانبين استعرضا العلاقات التجارية والثقافية والاقتصادية والسياسية بين البلدين، كما تم التأكيد على موضوع أمن الحدود، والتنويه الى التزام العراق بانه لن نسمح لأي دولة باستغلال حدوده.

واردف الاعرجي بانه تم في هذا اللقاء، التأكيد على حفظ استقرار المنطقة، وأنه لا ينبغي السماح لبعض الأطراف بزعزعة الأمن الاقليمي.

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



٤ عوامل وراء اختيار المبعوث الامريكي للعراق

امريكي جديد للتعامل المباشر مع الملف العراقي بعيدا عن القنوات الدبلوماسية المعتادة. في حين يرى مراقبون أن خلفية سافايا التجارية وولائه السياسي، وأصوله العراقية تمنحه مدخلا مرنا للمشهد العراقي المعقّد. والمبعوث سافايا رجل أعمال مسيحي من أصل

الجزيرة.نت/بغداد- فارس الخيام: يشكّل تعيين الرئيس الامريكي دونالد ترامب لرجل الأعمال من أصل عراقي، مارك سافايا (٤٠ عاما)، مبعوثا خاصا إلى العراق، نقطة تحول مثيرة في العلاقة الثنائية. أثار هذا القرار نقاشا واسعا في الأوساط السياسية والأمنية العراقية، حيث يُنظر إليه كدلالة على توجه

المبعوث سافايا رجل أعمال مسيحي من أصل كلداني

التجارة والعمل السياسي والتمثيل الاقتصادي، تتجاوز
صلاحيات السفير والقنوات الدبلوماسية التقليدية.
واعتبر الراوي أن سافايا، المقرب من الرئيس
الأمريكي، ستكون تقاريره «مؤثرة»، داعياً القيادة
العراقية إلى «التعامل بمرونة ورحابة صدر» مع هذا
التعيين، وضرورة «استثمار هذه الفرصة لصالح العراق
واقصاده».

أربعة عوامل

من ناحيته، يرى الخبير الأمني هيثم الهيتي، في
حديث للجزيرة نت، أن اختيار سافايا كمبعوث خاص قد
بُني على ٤ عوامل رئيسية، مشيراً إلى أن هذا التعيين
يحمل دلالات إستراتيجية تتجاوز الأطر الدبلوماسية
التقليدية.

وهذه العوامل وفق الهيتي هي:

- المعرفة والعلاقة الشخصية بين ترامب وسافايا،
حيث شارك الأخير في حملة ترامب الانتخابية.
- الأصل العراقي لسافايا، وهو ما ينسجم مع تقدير
الرئيس ترامب للعراقيين، بحسب اعتقاد الهيتي.
- النجاح في مهمة سابقة، وتحديدًا فك أسر الرهينة
الروسية الإسرائيلية التي كانت مختطفة في بغداد.
- كونه شخصية تجارية بعيدة عن العمل السياسي
التقليدي، لكنها تجيد التفاوض والتفاهم، مما يجعله
مفتاحاً محتملاً للتفاوض مع قوى غير سياسية، «بما
في ذلك المليشيات».

كلداني، وهو الرئيس التنفيذي لشركات تعمل في
مجال القنب الطبي، حظي بثناء ترامب لدوره في حملته
الانتخابية وفهمه للعلاقات الثنائية.

وفي حين رحّب رئيس الوزراء العراقي محمد شياع
السوداني بالخطوة، اعتبرها القيادي الكردي البارز
هوشيار زبياري اعترافاً أمريكياً بأن الوضع في البلاد
«غير طبيعي».

رسائل عديدة

يقول الباحث في الشأن السياسي، مهند الراوي، إن
تعيين مارك سافايا مبعوثاً للرئيس الأمريكي في العراق،
يمثل «سابقة» ويحمل في طياته «رسائل كبيرة».

وقال الراوي للجزيرة نت إن وجود مبعوث خاص
مباشر للرئيس الأمريكي، «بعيداً عن السياقات
الدبلوماسية المعتادة»، يشير إلى أن «العراق يحتاج
إلى قناة دبلوماسية خاصة ومباشرة بين الرئيس
الأمريكي والحكومة العراقية والقنوات الرسمية
والفاعلين السياسيين العراقيين».

وذكر الراوي بتصريح سابق للرئيس الأمريكي دونالد
ترامب في شرم الشيخ تضمن أن «العراق لديه نفط
ولكنه لا يستطيع إدارة شؤون أمواله ونفطه»، معتبراً
أن هذا التعيين يخدم رسائل متعددة.

وأكد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، خلال قمة
شم الشيخ بمصر التي عُقدت في ١٣ أكتوبر/تشرين
الأول الحالي، أن «العراق، بلد يمتلك الكثير من النفط،
لديهم كميات هائلة لدرجة أنهم لا يعرفون ماذا يفعلون
به»، مضيفاً «وهذا بحد ذاته مشكلة كبيرة، عندما
تملك الكثير ولا تعرف كيف تتصرف به».

ويرى الراوي أن تعيين سافايا، وهو من العقليات
التجارية البارزة في الولايات المتحدة، يعكس رغبة
في تعزيز الجانب الاقتصادي، مشيراً إلى أن المبعوث
الخاص يمتلك «صلاحيات واسعة» في مجالات

سافايا، مقرب من الرئيس الامريكي وتقريره مؤثرة

قصي، إن سياسة البيت الأبيض تجاه العراق اتخذت منحى استثماريا واقتصاديا واضحا، وهو ما يمثله تعيين مبعوث خاص للولايات المتحدة يمتلك صلاحيات واسعة.

ودعا قصي، في حديثه للجزيرة نت، إلى ضرورة وضع «خريطة استثمارية» تضع الاستثمارات الامريكية في الأولوية، للاستفادة من قدرة الولايات المتحدة على تطوير التكنولوجيا في العراق وتوجيه الإيرادات النفطية بالاتجاه الصحيح.

وشدد على أهمية الشراكة مع الولايات المتحدة لدعم نمو القطاع الخاص النظامي وتحرير الاقتصاد العراقي من التبعية، خاصة في ظل استيراد العراق ما قيمته أكثر من ٦٠ مليار دولار سنويا من دول معينة (مثل الصين وتركيا وإيران)، مما يعيق الإنتاج المحلي. وأشار إلى أن زيادة القدرة التنافسية العراقية ستتحقق عبر «التماركة بين رأس المال العراقي والتكنولوجيا الامريكية»، مؤكدا أن الشركات الامريكية في قطاعات الطاقة، النفط والغاز يمكن أن تساهم في إعادة تأهيلها.

كما لفت الخبير الاقتصادي إلى إمكانية استثمار الموقع الجغرافي للعراق لأغراض التصدير عبر إقامة مدن صناعية بمشاركة امريكية.

وفي القطاع المصرفي، شدد قصي على ضرورة دخول المصارف والجامعات الامريكية للسوق العراقية والمساهمة في التنمية البشرية، بالإضافة إلى توسيع تداول الدولار.

وأكد قصي على أن الصلاحيات الواسعة للممثل الامريكي يمكن أن تساهم في التعرف على المشاكل العراقية وتقديم المساعدة، مشيرا إلى أن العائد على الاستثمار الحالي في العراق مناسب لجذب الاستثمارات وتوفير الضمانات السيادية اللازمة.

ولفت الهييتي إلى أن اختيار شخصية بهذه الطريقة يمثل تجاوزا للخطوط الدبلوماسية والقانونية، لكونه تخطى وجود السفير والإجراءات المتبعة لمرور التعيينات عبر الكونغرس، منوها إلى أن هذا التجاوز يدل على قدرة سافايا على الجلوس والتفاوض مع أي قوى في بغداد، حتى الفصائل المسلحة المدرجة على «قوائم الإرهاب» الامريكية.

وخلص الهييتي إلى أن هذا الاختيار «الإستراتيجي» يشير إلى رغبة ترامب في التفاوض على ٣ قضايا محورية:

-العقود النفطية العراقية: حيث من المتوقع أن يتم التركيز على إدخال الشركات الامريكية وتعزيز العلاقة الإستراتيجية في مجال النفط والغاز.

-القوى «التابعة» لإيران: ومفاوضاتها للتعامل معها مقابل انسحابها من «التبعية للخط الإيراني» على حد وصفه.

-الامتداد الصيني في العراق. وأكد الخبير الأمني أن عملية التفاوض المتوقعة ستسير عبر مسارين:

-الحكومة العراقية أو رئيس الوزراء القادم.
-والمجموعات المسلحة التي يمكن التفاهم معها.

منحى جديد

يقول الخبير المالي والاقتصادي الدكتور صفوان



د. ليث شبر :

ما بين بول بريمر ومارك سافايا..

بوش الابن بول بريمر ليضع أسس النظام الجديد بعد إسقاط الدولة العراقية، وها هو ترامب يستحضر التجربة ولكن في زمن آخر وسياق مختلف. إن التاريخ لا يكرر نفسه عبثاً؛ بل يعود ليمتحن الوعي العراقي، وليقيس مدى نضج الدولة بعد عقدين من التقلبات والفشل والاختبارات المؤلمة.

الإيجابيات في هذا التعيين تكمن في أن ترامب يتعامل مع العراق بوصفه موقعاً محورياً في معادلة الشرق الأوسط المقبلة. فتكليف مبعوث خاص بهذه الصفة يعني أن الرئيس يريد إدارة الملف بنفسه ومتابعة تفاصيله بعيداً عن تناقضات المؤسسات الأمريكية التي أربكت السياسة الخارجية طوال السنوات الماضية.

نما إلى علمي من مصادر موثوقة أن زيارة مارك سافايا إلى العراق باتت قريبة جداً، وأنها ستكون زيارة استثنائية بكل المقاييس، لأنها تأتي بتكليف مباشر من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بصفته الممثل الشخصي له في العراق. هذا التعيين لا يشبه الترتيبات الدبلوماسية التقليدية، بل يعكس نية واضحة لإعادة رسم العلاقة بين واشنطن وبغداد من مستوى القيادة العليا، لا من دهايز المؤسسات البيروقراطية.

من النادر أن يعين الرئيس الأمريكي ممثلاً شخصياً له إلا في الحالات التي يرى فيها أن مصالح بلاده الحيوية مهددة أو أن خرائط النفوذ في المنطقة تمر بمرحلة إعادة توزيع. حدث ذلك عام ٢٠٠٣ حين أرسل

أن تتبدّل الموازين. فهي لا تثق بقدرة القرار الداخلي على ضبط التوازن بين القوى الداخلية والإقليمية، وتفضّل التعامل مع العراق من خلال قناة رئاسية مباشرة تضمن سرعة القرار ووضوح الهدف.

ويبقى السؤال المفتوح: هل سيعيد مارك سافايا إنتاج تجربة بول بريمر بثوب جديد، أم أنه سيفتح باباً لإعادة صياغة العلاقة بين بغداد وواشنطن على أساس الاحترام والسيادة والمصالح المتبادلة؟

الجواب ليس في واشنطن، بل في بغداد. فإذا امتلك العراقيون مشروعهم لبناء الدولة والسيادة، فسيتعاملون مع كل مبعوث من موقع الندية والعقل، أما إذا ظلوا أسرى الانقسام والمغانم، فسبقى المربع الأول يدور بهم إلى الأبد.

إننا نذكر هنا بما طرحناه منذ سنوات تحت عنوان الولايات المتحدة العراقية، ذلك المشروع الذي يستلهم

التجربة الفيدرالية الأمريكية ليعيد بناء الدولة العراقية على أسس السيادة والوحدة والتمكين المحلي، ضمن نموذج الدولة الذكية السيادية النابضة التي توظف العلم والتكنولوجيا والإدارة الذكية في صناعة القرار. فبدل أن يكون المبعوث الأمريكي هو من يخطط لمستقبل العراق، يجب أن يكون العراقيون هم من يقدمون للعالم نموذجهم الجديد في الحكم والإنتاج والحرية. وحين نصل إلى تلك اللحظة، لن يقلقنا اسم المبعوث ولا الدولة التي أرسلته، لأن السيادة آنذاك ستكون نبضا عراقيا لا يُستعار من الخارج.

*المطلع ميديا

فهذه القناة المباشرة قد تتيح فرصة لحوار أكثر واقعية وصراحة حول مستقبل العلاقة ومصالح الطرفين.

لكن الجانب المقلق لا يقل أهمية. فالعراقيون ما زالوا يحملون ذاكرة بريمر الثقيلة، ولا يرغبون في استعادة كوابيس الوصاية أو العودة إلى المربع الأول حيث تُدار شؤونهم من خارج حدودهم. فوجود ممثل رئاسي أمريكي بصلاحيات خاصة يعني عمليا أن العراق ما زال يُنظر إليه كـ"ملف أمني" أكثر منه "دولة سيادية"، وأن القرار الأمريكي يريد التعامل مباشرة مع القوى المؤثرة في الداخل، متجاوزا البنية الدبلوماسية التقليدية. وهذا وحده كافٍ لإثارة المخاوف من تدخلات أعمق

في ملفات حساسة مثل الوجود الإيراني، والحشد الشعبي، والانتخابات المقبلة.

مارك سافايا شخصية مختلفة عن سابقه. فهو عراقي كلداني من أصول موصلية، عاش في الولايات المتحدة

واكتسب فيها خبرة سياسية وإدارية جعلته يجمع بين الفهم العميق للهوية العراقية ومعرفة دقيقة بآليات القرار الأمريكي. وهذه الخبرة تمنحه قدرة على التحدث بلغة مزدوجة تجمع بين العقل الغربي والحس الشرقي، لكنها في الوقت نفسه تجعله أكثر خطورة إن لم يكن العراق مستعدا بمشروعه الوطني الواضح. فالرجل يعرف تضاريس الوعي العراقي ومفاتيح التأثير فيه، ويستطيع أن يتعامل مع الساسة والمرجعيات بلغة الداخل لا الخارج.

إن زيارة سافايا لن تكون حدثا بروتوكوليا، بل إشارة إلى أن واشنطن تستعد مبكرا لما بعد الانتخابات العراقية، وتبحث عن صيغة جديدة لتثبيت نفوذها قبل



حامد عبد الحسين الجبوري:

استغلال موارد الدولة في الانتخابات العراقية

الجذور والاصلاح المطلوب

كل ما يعود للدولة ويتم استخدامه من قبل الاحزاب السياسية والمرشحين النافذين لأجل الدعاية الانتخابية الخاصة بهم.

ان استغلال موارد الدولة من قبل بعض الاحزاب السياسية والمرشحين النافذين ينطوي على مخاطر كبيرة واثار عديدة على كل المستويات وفي مختلف المجالات. ان غياب مبدأ تكافؤ الفرص الناجم عن استغلال موارد الدولة للدعاية الانتخابية من قبل البعض، وخصوصا من بيدهم السلطة؛ لأجل الدعاية الانتخابية يعني حرمان البعض الآخر، الذين لا يملكون سلطة؛ من الفوز

يشهد العراق هذه الايام حملات الدعاية الانتخابية للانتخابات البرلمانية القادمة المقرر اجرائها في ١١/٢٠٢٥/١١.

ونظرا لضخامة الدعاية الانتخابية الكبيرة بشكل عام ولأحزاب السلطة بشكل خاص، مما أثار جدالا واسعا بين المواطنين عن مصادر تمويل هذه الحملات.

وتجب الاشارة الى ان المقصود من موارد الدولة ليس فقط المال بل كل ما يعود للدولة اي المكان والموارد البشرية والصلاحيات الادارية وغيرها.

فالاستغلال لا يقصد به التمويل وحسب بل يشمل

شكاوى الحملات الانتخابية لعام ٢٠٢١ هو ١٩٥ شكوى، شكل استغلال المال العام وموارد الدولة والمنصب الوظيفي والمؤسسة العسكرية أكبر نسبة (٣١٪) بعدد ٣١ شكوى.

كما واعلنت عن لسان وكالة الانباء العراقية " ان عدد المخالفات للحملات الانتخابية بلغت ٢٩٢ مخالفة" في حملة الدعايات الجارية.

وما يثير الجدل حول مصادر هذه الدعاية، هو ان هذه الاحزاب صاحبة الدعاية الكبيرة لم تكن معروفة لا هي ولا اعضاؤها ولم يُعرف عنها بالثراء، مما يتطلب من الجهات المعنية اخذ دورها بالسؤال عن مصدر اموال هذه الاحزاب.

جذور استغلال موارد الدولة للدعاية الانتخابية

لا تخلو مشكلة استغلال موارد الدولة من جذور عديدة يمكن الاشارة لبعضها أدناه:

اولا: الجذر الفكري، حيث تعتقد نسبة معينة من المجتمع العراقي ونخبه، ان الدولة غير شرعية كونها دولة غير اسلامية وبالتالي لا اشكال من استغلال مواردها لأجل الدعاية الانتخابية او غيرها.

ثانيا: الجذر السياسي، بعد عام ٢٠٠٣ جرى توزيع السلطة على أساس محاصصاتي طائفي- عرقي، رئاسة الجمهورية للکرد ورئاسة الوزراء للشيعية ورئاسة البرلمان للسنة، واصبحت هذه السلطات تدر الاموال لصالح احزابها ودعاياتها الانتخابية (السلطة ملكية حزبية).

ثالثا: الجذر الاقتصادي، ان الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط بشكل كبير، وبما ان النفط تسيطر عليه الدولة من جانب والاحزاب تسيطر على الدولة من جانب ثانٍ؛ إذن الاحزاب هي من تسيطر على النفط وتعمل على توظيفه سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لمصالحها الضيقة ودعاياتها الانتخابية.

رابعا: الجذر المؤسسي، أي ضعف الجهات المؤسسية

المقصود من موارد الدولة ليس فقط المال بل كل ما يعود للدولة

بالانتخابات، والنتيجة ضياع الاستحقاق الانتخابي. ان استغلال موارد الدولة بحد ذاته هو مبدأ غير اخلاقي، ومن يفوز بالاستغلال حتما سيستغل السلطة لتحقيق اهدافه الخاصة كما استغل موارد الدولة للفوز بالانتخابات. وفي الوقت ذاته سيحرم البلد من طاقات جديدة ممكن أن ترفد البلد برؤى ومشاريع جديدة يمكن أن تساهم في تحسين الواقع الاقتصادي والخدمي. هذا الاستغلال ستمتد آثاره لكل مفاصل الدولة سواء من حيث تشريع القوانين او من حيث الرقابة، لان الاستغلال سيكون قابع في صميم القوانين التي ستشرع او الرقابة التي ستمارس.

وبذلك فإن استغلال موارد الدولة للدعاية الانتخابية والفوز بها، لا يمثل مخالفة قانونية وحسب؛ بل يشكل تهديدا مباشرا للديمقراطية والاقتصاد والخدمات. لان الاستغلال يعني لاحقا تحويل الانفاق العام والفرص الاقتصادية لصالح الاحزاب الضيقة، لا الاقتصاد الوطني؛ مما يؤدي لانخفاض الاستثمار في القطاعات الحيوية وتراجع بيئة الاستثمار والخدمات واستمرار النمط الريعي واستمرار استنزاف الثروة والنتيجة بقاء الاقتصاد ضعيفا.

من الصعب الحصول على بيانات ولو تقديرية عن مبالغ الدعاية الانتخابية للأحزاب المشاركة لكن طبيعة الدعاية من حيث حجمها وكثرتها تشير ان المبالغ بملايين الدولارات ان لم تكن بالمليارات. وبهذا الصدد اوضحت المفوضية العليا للانتخابات عدد

استغلال موارد الدولة ينطوي على مخاطر كبيرة

ثالثاً: الاصلاح الاقتصادي، أي العمل على اعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد العراقي وتشجيع القطاع الخاص وتحفيزه واعادة توجيه النفط نحو البنية التحتية والتعليم والصحة والبيئة.

رابعاً: الاصلاح المؤسسي، أي لابد من العمل على تعزيز استقلالية وفاعلية المؤسسات ذات العلاقة حتى تستطيع تجذير شفافية الانتخابات ونزاهتها ومنع ومكافحة استغلال موارد الدولة لأجلها والفوز بها.

خامساً: تقوية انفاذ القانون، أي العمل على تقوية سلطة انفاذ القانون كالداخلية والدفاع وذلك من خلال العمل على استقلالها عن الحكومة.

سادساً: تعزيز الاعلام، أي قيام الاعلام بتعزيز الوعي الانتخابي ومحاربة استغلال موارد الدولة لأجل الدعاية الانتخابية من خلال الكشف عنها لتأخذ الجهات ذات العلاقة دورها، وهذا يتحقق من خلال العمل على استقلالية الاعلام.

ان استمرار استغلال موارد الدولة من قبل الاحزاب والنافذين، لأجل الدعاية والفوز بالانتخابات، يعني استمرار شكلية الديمقراطية، ما لم يتم على منع ذلك الاستغلال ومكافحته من خلال اعتماد التوصيات أعلاه.

* باحث في مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية/٢٠٢٤-٢٠٢٥

www.fcds.com

كهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ومفوضية الانتخابات في منع استغلال موارد الدولة في الدعاية الانتخابية.

خامساً: الجذر القانوني، على الرغم من وجود قانون الانتخابات رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ الذي يحظر ويعاقب على استغلال موارد الدولة للدعاية الانتخابية إلا انه لم يتم تطبيقه على ارض الواقع.

حيث نص القانون في العديد من مواده على حظر العديد من الانشطة للحفاظ على نزاهة الانتخابات وشفافيتها ويمكن ذكر منها المادة ٢٥ والمادة ٢٨.

إذ تنص المادة ٢٥ من هذا القانون على "يُمنع استغلال أبنية الوزارات ومؤسسات الدولة المختلفة وأماكن العبادة لأي دعاية أو أنشطة انتخابية للكيانات السياسية والمرشحين".

كذلك المادة ٢٨ التي تنص على « يحظر ممارسة أي شكل من أشكال الضغط أو الاكراه او منح مكاسب مادية او معنوية او الوعد بها بقصد التأثير على نتائج الانتخابات»، ومن أبرز الأمثلة على ذلك هو اعلان رئيس الوزراء حملته الانتخابية في ملعب كربلاء الدولي، وهو مرفق حكومي تابع لوزارة الشباب والرياضة!

الاصلاح المطلوب

ولأجل منع استغلال موارد الدولة للدعاية الانتخابية وضمان حريتها ونزاهتها لابد من العمل على مجموعة من النقاط يمكن الاشارة لبعضها أدناه.

اولاً: الحوار الفكري: أي فتح حوار فكري شامل حول الدولة والدين والوصول لرؤية موحدة تعتمد من الجميع، مما يقلل من استغلال موارد الدولة.

ثانياً: الاصلاح السياسي، أي العمل على اعادة توزيع السلطة على اساس الهوية الوطنية والكفاءة والنزاهة لتصبح السلطة ملكية وطنية بدلا من ملكية حزبية مما يعني تجفيف امكانية استغلال موارد الدولة للدعاية الانتخابية.

المرصد التركي و الملف الكردي



موقفنا في الذكرى السنوية الأولى لبداء عملية سلام

حوار تونجر بكرهان مع موقع (T24) / الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

عملية سلام جديدة، والتي أصبحت معروفة للجميع مع خطاب رئيس حزب الحركة القومية، دولت بهجلي، «المفاجئ» في البرلمان. شهدت هذه الفترة خطوات

أجاب الرئيس المشترك لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب تونجر بكرهان، على أسئلة مراد صابونجو من ٢٤: يصادف يوم الأربعاء الذكرى السنوية الأولى لبداية

كلمتنا هي السلام، ومنهجنا هو السياسة الديمقراطية

مارس أن السلام لا يتحقق إلا من خلال النضال المشترك لجميع القوى الديمقراطية في تركيا - من حزب الشعب الجمهوري إلى الاشتراكيين اليساريين، ومن الحركات النسائية إلى دعاة حماية البيئة، وكل من يؤمن بفتات الديمقراطية. الحل ليس مجرد حل للمشكلة الكردية، بل هو التحول الديمقراطي الشامل في تركيا. يجب أن تُرسخ القانون في قلب هذا البلد. الجميع بحاجة إلى القانون. لا يمكن لأحد أن يكون آمناً في بلد بلا قانون.

أما بالنسبة للأمل، نعم، لدينا أمل. لأن هذا الأمل اليوم هو إرادة سياسية، وليس حالة من الانفعال. أملنا لا يعتمد على تفضيلات الحكومة أو التقلبات الدورية، بل على إرادة الشعب الراسخة من أجل السلام ونضالنا الديمقراطي المنظم.

من الواضح أن دعوة السيد أوجلان وعمل اللجنة البرلمانية قد فتحت نافذة تاريخية. لذلك، من واجبنا تعزيز الأمل. هناك أغنية كردية تقول: «لقد شهدنا عواصف كثيرة، لكننا لم ننكسر، ولم ننهار...». الأمل هو ما يضمن ذلك.

*** بينما يبدو رئيس حزب الحركة القومية، بهجلي، أكثر نشاطاً في إتمام العملية، يبقى الرئيس طيب أردوغان بعيداً. كيف تُقَيِّم سبب هذا الاختلاف؟**

هناك اختلاف في اللهجة بين رئيس حزب الحركة القومية، بهجلي، والرئيس أردوغان أكثر من اختلاف في اللون. بالطبع، هناك أسباب عديدة لهذا الاختلاف في

مهمة، بدءاً من دعوة عبد الله أوجلان لنزع السلاح وحل الحزب في ٢٧ فبراير، وصولاً إلى الحرق الرمزي للأسلحة وتشكيل لجنة برلمانية. إلا أن العمليات القضائية التي شُنت ضد حزب الشعب الجمهوري خلال الفترة نفسها قد تُشير أيضاً إلى فترة تعطلت فيها العملية، وتفاقت فيها أزمة الديمقراطية وسيادة القانون في تركيا. وتتمثل النقطة الأهم في النقاش فيما إذا كانت هذه العملية ستؤدي إلى السلام والديمقراطية أم إلى ترسيخ الهيكل الاستبدادي الحالي. واحتل حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM) موقعا محوريا. عملت قيادته وكوادره بجهد واجتهاد لإدارة عملية غرضية للاستفزاز بفعالية. اتصلت بالرئيس المشارك لحزب الديمقراطية الديمقراطية، تونجر بكرهان، مساء الأحد، بعد زيارتي لصلاح الدين دميرتاش في أدرنة وفيجن يوكسيكداغ في قنيطرة.

إليك أسئلتي للرئيس المشارك لحزب الديمقراطية الديمقراطية، تونجر بكرهان، وإجاباته:

-فيما يتعلق بسؤالكم، كان التاسع عشر من مارس بلا شك نقطة تحول حاسمة. قلناها في اليوم الأول، ونكررها اليوم: عمليات التاسع عشر من مارس كانت خاطئة. وبغض النظر عن هدفها المقصود، فهي طريق إلى الخطأ من جميع النواحي. لقد تعمق الخوف وانعدام الثقة بشكل واضح في المجتمع. لقد كانت محاولة لتجاهل روح العملية ومنطقها، ولإبطائها.

فهم الأمر وكأنه يقول: «يمكننا التحدث عن السلام مع طرف واحد، لكن بإمكاننا تشكيل بقية المشهد السياسي كما يحلو لنا»، وقد اتضح حجم هذا الخطأ. أعتقد أن دوائر حزب العدالة والتنمية هي من يدركون خطأ هذا الأمر بوضوح. أشهد العديد من العقلاء داخل الحزب، ممن لا تُسمع أصواتهم اليوم، يُعلنون صراحة خطأ هذه العملية. بهذا المعنى، يجب على العقلية التي تُحرك هذه العملية أن تضع حدا لهذا الوضع. لقد أظهرت لنا مبادرة ١٩

نحن نسعى لحل قضية عمرها قرن

ليس فقط في تركيا، بل للكورد في كل مكان. في هذا الصدد، أعتقد أنه لا يمكن الجدل حول ما إذا كان شخص ما، وهو بالفعل في قلب المشهد السياسي، سيبقى هناك كربة.

فيما يتعلق بالنقاشات الحالية، لا توجد مسودة بيان سياسي ملموس من النوع الذي ينعكس في الرأي العام، ولا توجد خارطة طريق رسمية مقدمة لحزبنا، حزب الحركة الديمقراطية. من الواضح أيضاً أن عملية المجتمع الديمقراطي والسلام بحد ذاتها لها الأولوية على وضع الحزب. ومع ذلك، فإن تصريحاته بشأن الحزب ليست شاذة. حتى في ظل أشد ظروف العزلة، بصفته فاعلاً سياسياً ومؤسساً، من الطبيعي والمشروع تماماً أن يُقدم انتقاداته ومقترحاته. لقد قدم اقتراحاته وانتقاداته في كل فرصة.

وهذا لا ينطبق فقط على حزب الحركة الديمقراطية، بل على السياسة التركية بأكملها. يُولي حزبنا هذه المساهمات اهتماماً بالغاً واهتماماً بالغاً. فدور السيد أوجلان لا يقتصر على مد وجزر السياسة اليومية، بل على ديمومة الحكمة الاستراتيجية والسعي إلى السلام. أعتقد أنه يُمثل فرصة عظيمة للسياسة التركية ومستقبلها، لأن تنبؤاته وتحليلاته بناءً للغاية ومبتكرة.

*** كيف تُخططون لإدارة ردود الفعل ضد أوجلان، والتي انعكس بعضها في استطلاعات الرأي، والتي تُبديها شريحة كبيرة من الجمهور؟ من الشعارات التي رُفعت في اجتماع الكتلة البرلمانية إلى الصور التي ظهرت خلال مسيرة الحرية في ديار بكر. كيف تُقيّمون ردود الفعل على هذا؟**

– أولاً، يجب أن نُوضح هذا بوضوح: كلمتنا هي السلام، ومنهجنا هو السياسة الديمقراطية. هذا ليس مجرد شعار؛ إنه جوهر سياستنا. توجهنا وهدفنا هو الحل الديمقراطي والسلام المُشرف. يجب تقييم ردود الفعل التي نلتقاها

اللهجة. حزب الحركة القومية أكثر تأكيداً على تحديد الخطوات اللازمة في هذه العملية، بينما يُركز حزب العدالة والتنمية على إطار عمل أعم. مهّد عبد الله أوجلان الطريق لنزع السلاح بدعوته حزب العمال الكردستاني. وكان غياب الصراع خطوة مهمة نحو نزع السلاح. وهو يرغب في لقاء اللجنة البرلمانية. يبدو أن الأحزاب غير متقبلة لهذه المسألة. إذا لم يُعقد هذا اللقاء، فهل ستصل العملية إلى طريق مسدود؟

إن خطوة أوجلان تُعدّ فرصة تاريخية. فالطريق الذي مهد له بدعوته لإلقاء السلاح فتح باب السلام. أما الآن، فإن امتناع بعض الأحزاب عن التصويت ومعارضتها لطلب الاجتماع مع اللجنة البرلمانية يُمثّل إخلالاً بمسؤولية تاريخية.

*** تشير التقارير إلى أن أوجلان قد كتب خارطة طريق سياسية جديدة لحزب الديمقراطية، وأنه يسعى للتأثير على الحياة السياسية اليومية. بل إن هناك شائعات بأنه استشار شخصيات زارت الجزيرة، خارج وفد إمرالي، في هذا الشأن. فهل سيصبح أوجلان الفاعل الرئيسي في الحركة السياسية الكردية في الفترة المقبلة؟**

– أعتقد أن السؤال يحمل في طياته إجابته أيضاً. بمعنى آخر، إن كون السيد أوجلان «الفاعل الرئيسي» في الحركة السياسية الكردية ليس مسألة مستقبلية، بل تقييم موضوعي للتاريخ السياسي وعلم الاجتماع الراهن. إنه من القلائل الذين يُمثلون مرجعية سياسية وأيديولوجية،

في فئتين:

الفئة الأولى: ردود فعل معارضي العملية. لو قال حزب الديمقراطية إن العالم كروي، لقالوا: «لا، العالم مربع!». يردّون على كل كلمة نقولها، وكل خطوة نخطوها، بغضب وإهانات. لماذا؟ لأنهم يخشون فقدان امتيازاتهم. نعلم أننا نتعامل مع شريحة تتغذى على الصراع ولا ترتاح للسلام.

الفئة الثانية: الانتقادات حسنة النية. لكن إلى جانب ذلك، هناك شريحة واسعة جدا ترغب حقا في أن تسير العملية بسلاسة، وتتمنى تحرير تركيا من قيودها. نحاول فهم مخاوف هذه الشرائح وحساسياتها وانتقاداتها. وسنعالج، بالطبع، أي قصور قد يكون لدينا.

نُوجّه أصابع الاتهام دائما إلى الآخرين، ونُوجّه اللوم إلى أنفسنا. أودّ أن أعرب بصدق عن أننا نأخذ في الاعتبار الانتقادات الودية التي نلتقاها من شرائح عديدة. نحن منفتحون على انتقاد خطابنا وسياساتنا. كما سنتخذ الإجراءات اللازمة بشأن النقد البناء والبناء. طلبنا الوحيد: دعونا لا ننشغل بسياسة قراءة الأفكار، فهذا لن يؤدي إلا إلى تفاقم التوترات.

نحن نسعى لحل قضية عمرها قرن. إن الاستقطاب السياسي والاجتماعي الذي أحدثته السنوات الخمسون الماضية من الصراع، والتكاليف الباهظة التي دفعناها، قد زادت من حدة الحساسيات بين الكورد والجمهور التركي على حد سواء. دعونا لا ننسى أننا نواجه أعراض مشكلة لم نتمكن من حلها طوال خمسين عاما. يجب على المؤسسة السياسية أن تدرك مسؤوليتها في هذا الشأن.

لذلك، علينا جميعا أن ننتبه. ولعل أول وأهم شيء هو أن تضع جميع الأحزاب السياسية أسلحتها جانبا وأن تتخلى عن عاداتها وأحكامها المسبقة. لأن واجب المؤسسة السياسية هو نزع فتيل الصراع وتسهيل

اللغة الكردية، وكل لغة يتحدث بها سكان تركيا، هي ثروة 86 مليون نسمة

التوصل إلى حل.

لذلك، من الضروري أن يتحدث الجميع ويتخذوا إجراءات من منطلق وعيهم بهذه الحساسيات. كونوا على ثقة، كل كلمة نقولها منذ بداية العملية قد درست. في مثل هذه العمليات، قد ترتكب جميع الأطراف أخطاء وترتكب أوجه قصور. لكن الأهم هو البقاء على المسار الصحيح والتمسك بزمam الأمور في ظل هذه الاضطرابات السياسية والاجتماعية.

في هذا السياق، من المهم أيضا إدراك ما يلي: إن صمت الحكومة وموقفها الغامض تجاه العملية يُفاقم التوترات في المجتمع. ما لم يُناقش إطار عمل عملية الحل، ستملأ الشائعات والاستفزازات الفراغ. دعونا نرى هذا ونتخذ الاحتياطات اللازمة.

النقطة المهمة الثانية: في جوهر الأمر، نحن نناقش القضية الكردية. هذه ليست المرة الأولى التي نمر فيها بمثل هذه المواقف. من الواضح أننا جميعا بحاجة إلى لغة جديدة، ووضع جديد. بصفتنا حزب الديمقراطية، نحن على نفس الصفحة، بل أكثر تصميمًا على الحل والسلام. دعونا نتحدث، دعونا نتفاوض، دعونا نُرسخ الحل.

لا يحق لنا ولا للأحزاب السياسية والجهات الفاعلة الأخرى التهاون. نحن نسعى إلى حل لقضية تمس مستقبل ٨٦ مليون شخص. يجب على جميع الأحزاب والقادة السياسيين: دعم عملية السلام بشكل أقوى، وممارسة الاعتدال، والتحدث بلهجة سلمية، وتجنب



ما نواجهه ليس ردود فعل معزولة، بل عملية تخريب منظمة



غرس بذور الفتنة في النفوس.

ألقى حزب العمال الكردستاني سلاحه في ١١ يوليو/ تموز؛ وفي بيان له خلال الحفل، قال: «من أجل تحقيق نجاحات جديدة ومكاسب ديمقراطية، نؤمن إيماناً راسخاً بأفكار القائد عبد الله أوجلان ونهجه، ونثق بأنفسنا وبقوتنا الجماعية كمجتمع من الرفاق».

*** عقب منشور كردي على حسابات البرلمان على مواقع التواصل الاجتماعي، برزت بعض الاعتراضات. ما رأيكم في استمرار نقاش اللغة الأم؟**

-اللغة الكردية، وكل لغة يتحدث بها سكان هذا البلد، هي ثروة ٨٦ مليون نسمة. إن قول «الكردي أخونا» لا يعني بالضرورة أنه أخ لنا. المهم هو الاحترام والتسامح تجاه اللغة والهوية والوجود الكردي. يسأل الناس: «يصبح الكردي رئيساً، ويصبح الكردي عضواً في البرلمان»، فماذا تريدون أكثر من ذلك؟ لتتذكر سيري ثريا الحبيب ولنشرح ذلك من وجهة نظره. صحيح أن الكردي يمكن أن يكون أي شيء، لكن لا يمكن أن يكون مجرد كرد.

كما قال أحمد عارف: «نحن نسير في عصر الفضاء»، بينما للأسف، لا تزال بعض الدوائر الأخرى في عصر الإنكار. ردود الفعل مزعجة ومثيرة للغضب. لكن هذا العار لا ينبغي أن يستمر.

في أي عصر نعيش حيث تتعرض لغة أم لمثل هذا القدر من الانتقادات؟ التحدث والكتابة باللغة الكردية

ليس جريمة، بل حق. اللغة الأم ليست منة، بل حق أساسي من حقوق الإنسان. المشاركة باللغة الكردية ليست استفزازاً، بل هي خطوة طال انتظارها. على من يُقسّمون المجتمع لسنوات بدعاية سوداء مثل «الكرد يُقسّم البلاد» أن يعلموا أيضاً أن التغريدات باللغة الكردية على حساب البرلمان على مواقع التواصل الاجتماعي لم تُقسّم البلاد؛ بل على العكس، عززت الأمل في التعايش.

*** منذ الأول من أكتوبر/تشرين الأول، تتعرضون لانتقادات لاذعة من العديد من الأوساط السياسية والإعلامية المعارضة للعملية، وخاصة حزبي الخير والظاهر. ما تقييكم لهذه العملية؟ وما سبب هذه الردود برأيكم؟**

-نحن نواجه عقلية تسعى إلى خنق إمكانية السلام كجزء من استراتيجية مُخططة ومتعددة الأطراف. إنها عقلية تنظر إلى كل تطور بسؤال: «كيف يُمكنني تخريب العملية؟» لذا، ما نواجهه ليس ردود فعل معزولة، بل عملية تخريب مُنظمة.

هل هذه مُصادفة؟ لا. إن العمل المُتزامن والمُنسق لشبكات مُتصيدي الأحزاب المُختلفة يُظهر وجود فكر مُشترك وهدف مُشترك. أهدافهم واضحة ووضوح الشمس: إخماد أي أمل في السلام قبل أن يبدأ، وحصر حزب الديمقراطية في موقف دفاعي، وكسب رأس مال سياسي من العداء للكورد، واستقطاب المجتمع للحفاظ على وجودهم.

لأن سياسات هذه الجماعات تزدهر على توليد العداء، لا على إيجاد حلول للمشاكل الحقيقية. الأزمة الاقتصادية، والسعي لتحقيق العدالة، والمشاكل التعليمية... ليس لديهم حلول لأي منها. لذلك، تُصبح كل لحظة توتر «أكسجينهم السياسي». تكتيكاتهم واضحة أيضاً: يريدون إجبارنا على رد فعل انعكاسي بناء على ما حدث، ثم تقديم هذا الرد للمجتمع على أنه «انظروا، لا يمكنهم التوصل

لا يمكن ممارسة السياسة من خلال دراسة النوايا

-أي شخص تُسلّمه الميكروفون، وأي شخص تُطرق بابه، سيُعلن بوضوح دعمه للسلام. ومع ذلك، فإن المناخ السياسي أو العقلية التي تُصوّر السلام على أنه تقسيم للبلاد تُزعزع استقرار المجتمع بطبيعة الحال. إذا التزمت المؤسسة السياسية بالسلام، فاطمئنوا، سيُقدّم المجتمع الدعم الأقوى. تُظهر استطلاعات الرأي دعماً كبيراً للعملية. لكن المهم هو تبني السلام ونشره. في هذا الصدد، نعم، هناك خلل.

لا ينبغي أن يكون السلام مجرد قضية حزب الديمقراطية، بل يجب على جميع الأحزاب تحمّل مسؤولية أكبر تجاه هذه القضية. مساهمة حزب الحركة القومية بالغة الأهمية. إن الموقف الإيجابي لحزب الشعب الجمهوري، رغم كل الضغوط، له دلالة. كما تعلمون، يدعم الجميع العملية، باستثناء بعض الأحزاب. لكن الدعم محدود. لا يمكن تحقيق السلام دون دعم حزب العدالة والتنمية وقاعدته الشعبية.

يجب على حزب العدالة والتنمية تعزيز عزمته السياسية وتفعيل العملية، بينما يجب على حزب الشعب الجمهوري أيضاً تبني العملية من خلال طرح مشروع حل قوي. ينظم حزب الشعب الجمهوري مسيرات حاشدة ضد الوصاية والقمع، وردود أفعاله على هذه المسيرات مبررة. يمكن لحزب الشعب الجمهوري، الذي يجمع عشرات الآلاف أسبوعياً، أن يقدم دعماً قوياً للعملية من خلال تنظيم مسيرات سلام. علاوة على ذلك، فإن استخدام هذه العبارة بعد الخروج من السجن له معنى أيضاً. بالطبع، إذا

إلى اتفاق». الهدف هو تشويه سمعة العملية والجهات الفاعلة فيها. استراتيجيتهم هي: إبعاد الحزب الديمقراطي عن جدول الأعمال باتهامات لا تنتهي، واستنزاف طاقته بالجدل. عزل الحزب الديمقراطي عن المجتمع والجمهور الديمقراطي بتصوير السلام على أنه «محفوف بالمخاطر». لكن ليعلموا هذا: لن ننخدع بهذه الخدعة. طريقنا هو السلام، وبوصلتنا هي السياسة الديمقراطية.

* هل تعتقد أن رئيس حزب الشعب الجمهوري، أوزغور أوزيل، يُعطي الأولوية لمساعي السلام على السياسة اليومية؟

*إنها فرصة عظيمة أن يكون السيد أوزغور أوزيل رئيساً لحزب الشعب الجمهوري في هذه المرحلة التاريخية. لقد كان موقفه من حل القضية الكردية وإرساء الديمقراطية في تركيا إيجابياً بشكل عام. حتى مع شتّى حملات قضائية ضد حزب الشعب الجمهوري، سعى جاهداً للحفاظ على آمال السلام، مساهماً بشكل كبير في وصول العملية إلى هذه المرحلة.

لكننا الآن في المرحلة الثانية من العملية. لقد انتهت عملية السلام السلبية بنجاح. نحن الآن في فترة ستُجرى فيها تغييرات قانونية، وستكتسب الديمقراطية زخماً، ويجب ترسيخ الحقوق والقانون وتعزيزهما. خلال هذه الفترة، يجب أن يكون حزب الشعب الجمهوري في موقف صانع القرار، وليس مجرد داعم.

*يوم الأحد، ٤ نوفمبر/تشرين الثاني، زرت الرئيسين المشاركين السابقين لحزب الشعوب الديمقراطي، صلاح الدين دميرتاش، في أدرنة، وفيغن يوكسيكداغ، في كانديرا، واللذين سيُكملان عامهما التاسع في السجن. بعد الزيارة، قلت: «أؤكد على ضرورة إطلاق سراحهما في أقرب وقت ممكن لنتمكن من نشر هذا السلام معاً». سؤاله هو: هل هناك مشكلة في نشر السلام؟

حزب العدالة والتنمية، ولا حزب الحركة القومية، ولا حزب الديمقراطية، ولا أي حزب سياسي آخر، من اتخاذ خطوة واحدة.

هل يمكن للسيد أردوغان وحزبه أن يكون لديهما أجندتهما الخاصة؟ بالطبع. يمكن للحكومات دائما محاولة تشكيل العمليات بما يخدم مصالحها. هذه هي طبيعة السلطة. ولكن حتى لو اعتُبر سؤال «من المستفيد» سؤالا مُحكما، فإن الإجابة تكمن في يد كل شعب تركيا. علاوة على ذلك، من يُدافع عن السلام سينتصر، وهذا سيعود بالنفع على تركيا أيضا.

أجد افتراض أن التحول دائما ما يكون مدفوعا بإرادة الحكومات وأن القوى الديمقراطية لا تستطيع إلا أن تتفاعل مع الواقع افتراضا خاطئا. هل يمكننا النظر إلى محادثات السلام التي نناقشها في تركيا بمعزل عن الواقع الذي ولده الصراع؟ السياسة فنّ خلق الفرص. إذا تعاملت المعارضة والقوى الديمقراطية مع المسألة بهذه الطريقة، فسنحرز تقدما.

*كيف ترون إمكانية تطور هذه العملية إلى سلام إيجابي واستكمالها؟

على مر التاريخ، لطالما ارتبطت السياسة بالنبوءة ارتباطا وثيقا. ولكن، بدلا من التنبؤ بمستقبل هذه العملية، أودّ أن أشرح لماذا نحتاج إلى سلام إيجابي. إن تطور هذه العملية إلى سلام إيجابي واستكمالها أمر ضروري لأننا في مرحلة تاريخية تتداخل فيها مستويات التحول الاقتصادي والسياسي والنظامي في العالم، والتحول الجيوسياسي في الشرق الأوسط، والتحول الاجتماعي والسياسي في تركيا. بعبارة أخرى، إذا أردنا أن نلعب دورا أقوى في النظام العالمي الجديد، وإذا أردنا أن نخرج سالمين من فترة الفوضى في الشرق الأوسط، وإذا أردنا أن نوفر السلام والوحدة والازدهار لستة وثمانين مليون إنسان، بدلا من الصراع والانقسام والاستقطاب، فعلى أن نحقق السلام الإيجابي.

كلمتنا هي السلام، ومنهجنا هو السياسة الديمقراطية

خرج دميرتاش العزيز، ستزداد الثقة بالسلام، وسيساهم ذلك بشكل كبير في التنشئة الاجتماعية. تحثنا فيجن يوكسيكداغ العزيمة على تبني السلام أكثر من كل قلوبنا في كل لقاء. الآن، إذا خرجت فيجن يوكسيكداغ، فستوسع بالتأكيد دائرة السلام. - ما رأيك في موقف دميرتاش من هذه العملية؟

للإجابة على سؤالك مباشرة، أقول بوضوح: «عزيزي دميرتاش، حزب الديمقراطية الديمقراطية هو الحزب الذي يقف في هذه العملية. إنها لا تتقدم خطوة ولا تتخلف خطوة». كما أود أن أؤكد أنني أجد هذا السؤال معيبا جزئيا وغير مكتمل من عدة جوانب.

إذا تساءل أحدُ حقا عن رأي دميرتاش، وموقفه من العملية، وتحليله للتطورات الحالية، فإن السبيل الوحيد لذلك هو سيادة القانون، وتطبيق أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وإطلاق سراحه. حينها، سيتمكن دميرتاش من التحدث بحرية، وسيستمع المجتمع إلى رده. ما لم يحدث ذلك، فإن التحدث نيابة عنه أو نسب موقف إليه هو، في أحسن الأحوال، مجرد تكهنات، وفي أسوأها، نهج غير كامل وغير دقيق لهذه الإرادة.

*هناك من يرى في سعي الحكومة لإيجاد حل خطوة تكتيكية للحفاظ على حكم أردوغان لولاية أخرى، مع تمهيد الطريق لتعديل دستوري. هل أنتم متأكدون من أن هدف الحكومة هو إحلال السلام؟

-لا يمكن ممارسة السياسة من خلال دراسة النوايا. إذا أردنا ممارسة السياسة بناء على النوايا، فلن يتمكن

المرصد السوري و الملف الكردي



ملتزمون بمحاربة الإرهاب لأجل سوريا موحدة وآمنة

الديمقراطية أن القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في الرقة كان "نصرا عالميا ضد أكثر أشكال الإرهاب تطرفا".

وأشار قائد قسد إلى أن "تحرير الرقة كان محطة مفصلية أنهت عاصمة الخلافة وفتحت الطريق لحماية الإنسانية والقضاء على أخطر تهديد عالمي".

وبيّن الجنرال مظلوم عبدي أنهم، في قوات سوريا الديمقراطية، "ملتزمون بمحاربة الإرهاب وتعزيز الأمن والاستقرار من أجل سوريا موحدة وآمنة لجميع أبنائها".

جاء الجنرال مظلوم عبدي، قائد قوات سوريا الديمقراطية، الاثنين، التزامهم "بمحاربة الإرهاب وتعزيز الأمن والاستقرار من أجل سوريا موحدة وآمنة".

وقال عبدي في منشور على منصة "إكس" بمناسبة الذكرى الثامنة للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في الرقة: "تسع سنوات على تحرير الرقة من إرهاب داعش، الملحمة التي صنعها مقاتلونا بتضحياتهم وشجاعة أبناء وبنات المنطقة".

وفي وقت سابق من اليوم، اعتبرت قوات سوريا



قسد: تحرير الرقة كان نصرا عالميا ضد أكثر أشكال الإرهاب تطرفا

بيان باسم القيادة العامة لقوّات سوريا الديمقراطية

للرعب والموت، حيث عاش أهلها تحت سوط الإرهاب والقتل والظلم، وارثكبت بحقهم أبشع الجرائم. حاول التنظيم طمس هوية المدينة وفرض فكره الظلامي على مجتمعها الغني، لكنه فشل أمام إرادة الحياة والكرامة التي حملها أبناء الرقة وقواتهم في قلوبهم.

حينها، لبّت قوات سوريا الديمقراطية نداء أبناء الرقة وعشائرها الذين استنجدوا بها لرفع الظلم وكسر القيد. وكان لدور العشائر أثر حاسم ومحوري في تشكيل مسار التحرير: فقد شهدت مدن الحسكة وكوباني اجتماعات متكررة ومشاورات عميقة بين كبار العشائر وقادة قواتنا، حيث أطلق أبناء العشائر منابر نداء مستمرة للمطالبة بالتحرك الفوري، وشاركوا بصلاصة وإصرار في بلورة استراتيجية تحرير مدينتهم.

تلك الاجتماعات لم تكن مجرد بيانات مناشدة، بل كانت محطات تنظيمية وتخطيطية حقيقية، لقاءات

في مثل هذا اليوم من عام ٢٠١٧، سطر مقاتلو ومقاتلات قوات سوريا الديمقراطية، وبمساندة أبناء وبنات مدينة الرقة وعشائرها الأصيلة، ملحمة بطولية ستبقى خالدة في ذاكرة التاريخ. ففي هذا اليوم، حررت قواتنا مدينة الرقة من براثن تنظيم داعش الإرهابي، عاصمة خلافته المزعومة، لتعود مدينة الحياة والحضارة إلى أهلها، حرة كريمة تنبض بالأمل.

في هذه الذكرى المجيدة، نستذكر بكل إجلال شهداءنا الأبطال الذين قدّموا أرواحهم لتحيّا الرقة حرّة آمنة، ونتوجّه بالتهنئة والاعتزاز إلى مقاتلينا ومقاتلاتنا في قوات سوريا الديمقراطية الذين جسّدوا أسْمى معاني البطولة والتضحية، كما نُبارك لشعب الرقة وعشائرها الكريمة الذين توحدوا مع قواتهم فصنعوا معا هذا النصر التاريخي وأعادوا للمدينة كرامتها وحياتها الحرة.

لقد كانت الرقة تحت حكم تنظيم داعش الإرهابي رمزا

سنواجه الإرهاب وسنحامي مكتسباتنا مهما كانت التحديات

وشعبها وعشائرها، عهدٌ على حماية الأرض والإنسان، على الدفاع عن وحدة شعبنا، وعلى مواصلة بناء مستقبل آمنٍ تسوده الحرية والبناء. ونؤكد أن تماسك العشائر، ومبادراتهم، واجتماعاتهم المتواصلة كانت وسيبقى ضامنا أساسيا لأي عملية تحرير أو بناء ناجحة في منطقتنا.

الرقعة اليوم، التي كانت يوما عاصمة للإرهاب، أصبحت رمزا للتحرر والتعايش، ونموذجا لإرادة الشعوب التي لا تُهزم. هذا الإنجاز لن يُمحى، لأنه كُتبَ بدماء الشهداء، وصُنِعَ بإرادة المقاتلين، وتكرس بوحدة العشائر والشعب حول قواتهم "قسد".

وفي هذه الذكرى المجيدة، نجدد العهد بأننا سنواصل حماية شعبنا وأرضنا من كل خطر، وسنواجه الإرهاب والفكر الظلامي بكل أشكاله، وسنحامي مكتسباتنا مهما كانت التحديات.

المجد والخلود لشهدائنا الأبطال.

التحية لكل المقاتلات والمقاتلين الذين كتبوا النصر بدمائهم.

التحية خاصة لعشائرننا التي رفعت الصوت ونسقت الخطى وساهمت في صناعة النصر.

النصر الدائم لشعبنا الحز، والهزيمة لكل من يحاول المساس بأمنه وكرامته.

القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية

٢٠ تشرين الأول ٢٠٢٥

ميدانية عسكرية وعشائرية أفضت إلى خطة متكاملة للتحرك والتحرير، وتحوّلت إلى عهد بين الشعب وقواته: أن ينفذوا المدينة مهما كان الثمن. إن تلاحم العشائر مع قواتنا كان حجر الزاوية الذي مهد لخروج معركة تحرير الرقة إلى النور.

انطلقت معركة التحرير، أصعب المعارك في مواجهة الإرهاب، فخاضها مقاتلو ومقاتلات قواتنا بناية بناية، شارعا شارعا، في حرب طويلة، حيث امتزجت بطولاتهم بالدم والتضحية.

سالت دماء المئات من خيرة المقاتلين والمقاتلات على تراب الرقة، لتكتب بدمائهم الطاهرة فجر الحرية لأهلها. لم يتراجعوا رغم صعوبة القتال، لم يتخلّوا عن واجبهم رغم التضحيات الجسيمة، لأنهم آمنوا أن حماية الإنسان والكرامة أهم من كل شيء. لقد قاتلوا باسم كل أم فقدت أبناءها، وباسم كل امرأة حررها النصر من عبودية الإرهاب، وباسم كل طفل استعاد حقه في الحياة.

إن تحرير الرقة لم يكن حدثا محليا، بل كان نصرا عالميا ضد أكثر أشكال الإرهاب تطرفا. هذا الانتصار أعاد الأمل إلى الشعوب التي قاومت الإرهاب في كل مكان، وأثبت أن قوات سوريا الديمقراطية هي القوة التي لبّت نداء شعبها وهزمت داعش فعليا على الأرض، حين عجزت مشاريع أخرى عن تحقيق ذلك.

اليوم، وبعد ثماني سنوات، ما زالت الرقة تقف شامخة بفضل تضحيات أبنائها ووحدة عشائرها وتماسكها مع قواتها. ورغم كل محاولات التريبص، ورغم كل المشاريع التي تسعى لضرب استقرار مناطقنا وتشويه إنجازاتنا، فإننا نؤكد بوضوح:

لن نسمح بعودة الإرهاب تحت أي اسم أو شكل، لن نسمح لأعداء الحرية أن يعبثوا بمصير شعبنا، ولن نساوم على دماء شهدائنا مهما كانت التحديات.

نوجّه رسالتنا إلى كل الأطراف:، تحرير الرقة لم يكن معركة عابرة، بل عهد دائم بين قوات سوريا الديمقراطية



تحول في خطاب دمشق تجاه قسد.. انفتاح دبلوماسي أم مناورة سياسية؟

وقسد، التقى خلالها بمسؤولين في الحكومة الانتقالية. وقال سيبيان حمو، عضو القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية وعضو اللجنة العسكرية للتفاوض مع حكومة دمشق، في وقت سابق لنورث برس، إن الاجتماع الأخير اتسم بأجواء إيجابية بمشاركة وزارة الدفاع ومسؤولين امريكيين، لكنه لم يفض إلى أي اتفاقات مكتوبة.

توجه دبلوماسي جديد

يقول عبد الحميد توفيق، وهو محلل سياسي سوري ورئيس مركز "النهضة" للأبحاث والدراسات في دمشق، إن تصريحات الشيباني الأخيرة "تحمل رسائل واضحة

القامشلي - نورث برس: يرى متابعون أن التصريحات الأخيرة لوزير الخارجية في الحكومة السورية الانتقالية، أسعد الشيباني، بشأن قوات سوريا الديمقراطية، قسد، تمثل تحولا لافتا في اللهجة الرسمية لدمشق، وسط مؤشرات على انفتاح سياسي متدرج نحو شمال وشرق سوريا.

وكان الشيباني قال، السبت الماضي، في مقابلة مع قناة الإخبارية السورية، إن غياب قسد، عن مؤسسات الدولة "يؤدي إلى تعميق الشرخ والانقسام"، داعيا إلى "شراكة عاجلة معها لضمان وحدة البلاد".

وجاءت هذه التصريحات عقب جولة تفاوضية جديدة في دمشق أجراها وفد عسكري وأمني من الإدارة الذاتية

التفاوض والدمج بين دمشق وقسد بتقاطع المصالح بين الطرفين، إلى جانب تأثير اللاعبين الإقليميين والدوليين الفاعلين في الملف السوري، وفي مقدمتهم تركيا والولايات المتحدة.

ويقول المحلل السوري إن دمشق سبق أن أكدت في أكثر من مناسبة أن نهاية العام الجاري تمثل محطة مفصلية قد تشهد تفاهات أو خطوات تنفيذية مرتبطة باتفاق العاشر من آذار، الذي تعتبره القيادة الانتقالية في دمشق أرضية قانونية وسياسية للحل الداخلي.

ويتطرق توفيق إلى الموقف التركي "المتذبذب بين الليونة والتشدد" في التعامل مع قسد، قائلا إن "استمرار الضغط التركي من جهة، ومحاولات واشنطن الحفاظ على نفوذها في شرق الفرات من جهة أخرى، يجعلان أي تقدم في التفاوض رهنا بتفاهات معقدة متعددة المستويات".

الشيباني: غياب قسد عن مؤسسات الدولة يؤدي إلى تعميق الشرح

التحول والمناورة

ويرى مراقبون أن تحول لهجة دمشق تجاه قسد يعكس إدراكا متزايدا لأهمية القوى الموجودة على الأرض، لكنه قد يشكل أيضا مناورة سياسية تهدف إلى كسب الوقت وإعادة ضبط الموازين في ظل التطورات الإقليمية.

لكن ما يبدو مؤكدا، وفق المحلل عبد الحميد توفيق، هو أن دمشق تسعى اليوم إلى إعادة صياغة علاقاتها الداخلية والإقليمية عبر إشارات سياسية محسوبة، بينما تبقى قسد لاعبا أساسيا لا يمكن تجاوزه في أي تسوية مقبلة تخص مستقبل سوريا.

ومباشرة إلى قوات سوريا الديمقراطية وقياداتها، مشيرا إلى أنها تعكس توجهها دبلوماسيا جديدا من قبل دمشق تجاه قسد.

وأضاف الشيباني في مقابله أن "المرحلة الحالية تمثل فرصة تاريخية لشمال وشرق سوريا لأن تكون جزءا فاعلا في مسار الحل السياسي"، في إشارة نادرة من مسؤول حكومي رفيع إلى أهمية إشراك الإدارة الذاتية في مستقبل البلاد.

ويقول توفيق لنورث برس إن موقف وزير الخارجية السوري يعبر عن رغبة حقيقية في فتح صفحة جديدة، موضحا أن الشيباني تجنّب استخدام مصطلح "المكوّن الكردي"، واختار الحديث

مباشرة عن قسد، ما يعكس اعترافا رسميا بوجود هذه الكتلة بما تمثله من تركيبة سياسية وعسكرية واجتماعية فاعلة.

ويضيف أن "هذا الاعتراف ليس جديدا

تماما، إلا أن تكراره في هذا التوقيت السياسي الدقيق يؤشر إلى جدية متزايدة في التعامل مع الملف، خاصة في ظل تبدلات إقليمية ودولية تتعلق بالموقفين التركي والأمريكي من الملف السوري".

وفي تصريحاته، شدد الشيباني على أن "التوصل إلى اتفاق مع قسد يمثل أولوية للحد من معاناة المدنيين وتسهيل عودة المهجرين إلى مناطقهم"، وهو ما اعتبره توفيق تلميحا إلى استعداد دمشق للقبول باندماج سياسي مشروط لقسد ضمن مؤسسات الدولة السورية.

دمج مؤجل وتحالف مشروط

ويربط توفيق تحقيق نتائج ملموسة في ملف



واشنطن: "قسد" حلفاؤنا وتحت حمايتنا

اتخاذ إجراءات أحادية، محذراً من أن "العواقب ستكون وخيمة".

وفي مقابلة مع قناة "إن تي في" التركية بتاريخ ١٩ أكتوبر، تحدث باراك عن موقف الولايات المتحدة تجاه وحدات حماية الشعب (YPG) وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، الذراع السوري لحزب العمال الكردستاني.

وقال: "لا يمكن لأحد إجبارهم على فعل أي شيء، فهم حلفاؤنا وتحت حماية القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM)". جاء هذا التصريح رداً على اقتراح رئيس حزب الحركة القومية، دولت بهجلي، الذي دعا خلال اجتماع كتلته البرلمانية إلى إرسال وفد إلى جزيرة إمرالي لدفع عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني، إلى مطالبة قوات سوريا الديمقراطية بنزع سلاحها.

أنقرة (زمان التركية) - أدلى السفير الأمريكي لدى تركيا والمبعوث الخاص لسوريا، توم باراك، بتصريحات كشفت عن رؤية واشنطن لتعزيز التعاون الإقليمي، مشيراً إلى أن قمة السلام في غزة لم تكن مجرد حدث رمزي، بل كانت "بداية سيمفونية جديدة من التعاون" تركز على التكامل في مجالات الطاقة والاقتصاد والتطلعات الإنسانية المشتركة. وأكد أن سوريا ولبنان يمثلان المرحلة التالية في تحقيق السلام بمنطقة الشام. وأوضح باراك أن العقبة الرئيسية أمام خطط الولايات المتحدة في سوريا وغزة ولبنان تتمثل في "السلوك العدائي والخائن" لقيادة الحرس الثوري الإيراني ووكلائها، مشدداً على أن إيران هي الهدف الرئيسي. وفي رسالة واضحة إلى لبنان، حذر من أن استمرار تردد بيروت في نزع سلاح حزب الله قد يدفع إسرائيل إلى

رؤى و قضايا عالمية



د. عمرو عبد العاطي:

واشنطن والتحالفات الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط

مع بروز تحالفات أمنية جديدة تعيد تغير توازن القوى الإقليمي في المنطقة، ولا سيما مع التحولات التي حدثت في العقيدة العسكرية الإسرائيلية بعد أحداث ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، حيث لم تعد الحكومة اليمينية المتطرفة

✳مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية

تشهد منطقة الشرق الأوسط منذ بداية الولاية الثانية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، التي بدأت في ٢٠ يناير ٢٠٢٥، تحولات أمنية واستراتيجية متسارعة،

استراتيجية تقاسم المسؤولية والأعباء

تبلورت مقارنة الرئيس الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط على مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤولية كأداة مركزية في إعادة ضبط الدور الأمريكي في المنطقة، والتي تقوم على نقل مهمة الأمن إلى الحلفاء مع إبقاء الإشراف الاستراتيجي بيد الولايات المتحدة. وقد كرست استراتيجية الأمن القومي خلال إدارته الأولى (ديسمبر ٢٠١٧) هذا الاتجاه، حيث أشارت إلى أهمية استمرار حلفاء واشنطن في تقاسم أعباء الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، والعمل بشكل مستقل عن المساعدات الأمريكية. وبالتوازي، صاغ ترامب خطاباً، خلال إدارته الأولى والثانية، ضاعفاً ضد «الراكبين المجانين»، ملوحاً بأن الحماية الأمريكية مشروطة بزيادة الإنفاق والمساهمة العملية في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين. فالمبدأ الحاكم لسياسة الإدارة في الشرق الأوسط هو: استدامة النفوذ الأمريكي بأدنى تكلفة عبر شبكة من الشركاء القادرين على تولي الجزء الأكبر من العبء الأمني يومياً.

هذه المقاربة ليست خياراً أيديولوجياً محضاً، بل استجابة براجماتية لحقيقتين: الأولى، تعقد الأزمات الإقليمية واستعصاؤها على الحلول الأمريكية المنفردة؛ والثانية، تحول الأولويات الجيوسياسية مع الاستدارة نحو منطقة الإندو-باسيفيك. ومع تآكل فاعلية أدوات الضغط الأمريكية في بعض ملفات المنطقة، باتت القوى الإقليمية-العربية وغير العربية-أكثر انخراطاً وقدرة على فرض مقارباتها، أحياناً بما يتجاوز الدور الأمريكي. لذا، تميل واشنطن إلى التنسيق مع تلك القوى وليس إعاقه أدوارها الإقليمية طالما أن المبادرات الإقليمية تسير في اتجاه لا يتعارض مع المصالح الأمريكية العليا، الأمر الذي يتيح لواشنطن الحفاظ على مواردها وقدراتها

تشهد منطقة الشرق الأوسط تحولات أمنية واستراتيجية متسارعة

بقيادة بنيامين نتنياهو راضية بالاكتماء باحتواء ما تسميه «التنظيمات المعادية»، أو ردعها من خلال القوة العسكرية؛ بل تعهدت بـ«هزيمة أعدائها بصورة حاسمة»، مع السعي إلى تشكيل نظام إقليمي جديد يكفل أمن تل أبيب على المدى الطويل.

وقد تجلّى هذا التموضع الهجومي - الذي يراه بعض المراقبين مسعى للهيمنة الإقليمية - في استخدام تل أبيب القوة العسكرية - مؤخراً - ضد خمسة دول (إيران، لبنان، سوريا، اليمن، قطر)، واستعدادها لاستخدامها مجدداً حتى بعد إبرام اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة.

وفي المقابل، استمر الرئيس الأمريكي في تبني المقاربة ذاتها التي اعتمدها منذ إدارته الأولى التي تقوم على تقاسم الأعباء والمسؤولية الأمنية مع الشركاء الإقليميين، حيث أراد نقل المزيد من مسؤولية حفظ الأمن إلى حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وتفادي التورط العسكري المباشر قدر الإمكان في صراعات المنطقة وتجنب تحولها إلى حروب إقليمية تتورط فيها القوات الأمريكية، مؤكداً أن نجاح إدارته يقاس بعدد الصراعات التي تنتهي بالحروب التي يتم تفادي خوضها. وقد صرح مستشاروه بأن «حقبة تدخل الغرب في شؤون الشرق الأوسط قد ولت، والمستقبل للحلول الإقليمية» في إشارة إلى رؤية الإدارة الجمهورية القائمة على أن تتولى دول المنطقة زمام المبادرة في حل نزاعاتها بدلاً من الاعتماد المطلق على واشنطن.

بروز تحالفات أمنية جديدة تعيد تغير توازن القوى الإقليمي في المنطقة

نقاط مركزية، يتمثل أولها في أنه يرسخ سياسة ردع إيران دون الحاجة إلى تدخل أمريكي مباشر. فوجود قوة نووية إسلامية كإسلام آباد تقف إلى جانب الرياض يضيف طبقة ضغط جديدة على طهران، وهو ما يتوافق مع فلسفة «السلام عبر القوة» التي تتبناها إدارة ترامب. وثانيتهما، أن واشنطن تفضل أن تتجه الرياض إلى إسلام آباد، الحليف التاريخي للولايات المتحدة، بدلا من أن تنزلق نحو شراكة أمنية أعمق مع الصين أو روسيا. وثالثتها، أن نجاح التحالف قد يخفف تدريجيا من عبء الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي، وهو هدف طالما أعلن عنه ترامب في سياق إنهاء «الحروب التي لا تنتهي» في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى خلاف هذه المكاسب تبرز مخاوف جوهريّة تهدد صميم الرؤية الأمريكية للأمن الإقليمي. أبرزها خطر الانتشار النووي؛ إذ ترى الولايات المتحدة في دخول دولة نووية على خط تأمين منطقة الخليج العربي احتمالا لسباق تسلح جديد، خاصة بعد التصريحات السعودية التي لمحت فيها إلى امتلاك قدرات نووية لردع إيران إذا امتلكتها. كما تخشى تحليلات أمريكية من أن يوفر التمويل السعودي غطاء لتطوير القدرات الصاروخية والنووية الباكستانية، ما يثير قلق إسرائيل ويهدد توازن الردع الأمريكي في المنطقة. لذا تتعامل واشنطن مع هذا الاتفاق بوصفه «سيفا ذا حدين» فهو مفيد ضد إيران، لكنه خطير على استقرار النظام الأمني الأوسع في الشرق الأوسط.

لجبهات وأزمات تعد أكثر أولوية لأمنها القومي.

وبموازاة إعادة توزيع الأدوار، وبناء القدرات للدول الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة لرفع الجاهزية والتشغيل البيني مع القوات الأمريكية، وتحويل الردع الأمريكي إلى قدرات محلية مستدامة تخفف الطلب على التدخل الأمريكي المباشر، مع فائدة صناعية داخلية بتوليد وظائف أمريكية، سعت واشنطن إلى بناء تحالف وتكتلات بين حلفائها في المنطقة عبر مبادرات مثل التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط (MESA) الذي طرح في قمة الرياض ٢٠١٧ لضم دول مجلس التعاون ومصر والأردن في إطار مواجهة أزمات المنطقة المتعددة وإيران، وتنسيق الدفاعات وحماية البنية التحتية، وإدارة الصراعات من سوريا إلى اليمن، ومكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ورغم تعثر تحويله إلى حلف رسمي كامل الأركان، خاصة مع رفض العديد من الدول الانخراط في تحالف موجه ضد أحد الأطراف، فقد ظلت فكرته قائمة بشأن بناء روابط سياسية-اقتصادية-أمنية بين الحلفاء التقليديين بما يمكنهم من الدفاع الذاتي الجماعي، فيما تتولى الولايات المتحدة دور المنسق والضامن الأخير للأمن الإقليمي. وبذلك تصبح استراتيجية مشاركة الأعباء والمسئولية العمود الفقري لنهج أمريكي جديد في منطقة الشرق الأوسط يقوم على هيمنة أمريكية مرنة تحافظ على النفوذ بتكلفة أقل، عبر تمكين الشركاء وتوجيه المبادرات الإقليمية كي تعمل مع الرؤية الأمريكية لا خارجها.

مدى توافق التحالفات الأمنية الجديدة مع الرؤية الأمنية الأمريكية

تخدم اتفاقية الدفاع المشترك بين السعودية وباكستان، التي وقعها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ورئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف في ١٧ سبتمبر الفائت (٢٠٢٥)، من منظور استراتيجي، مصالح واشنطن في منطقة الشرق الأوسط في ثلاث

الأمريكية التقليدية. وتخشى مراكز القرار في واشنطن أن تستخدم الرياض هذه الورقة كورقة ضغط سياسية واقتصادية للحصول على مزيد من التنازلات أو الضمانات الأمريكية، ما يقوض احتكار واشنطن للقرار الأمني الخليجي.

على النقيض من ذلك، يشكل التحالف الهندي-الإماراتي مثالا على التحالفات المتوافقة بالكامل مع الرؤية الأمريكية للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. فكل من نيودلهي وأبو ظبي شريكان مقربان لواشنطن، والتحالف بينهما يعزز فلسفة الربط الشبكي بين الحلفاء التي تبنتها الإدارة الأمريكية منذ إطلاق مجموعة ١٢٠٢ التي تجمع الولايات المتحدة، والهند، والإمارات، وإسرائيل. يسهم هذا التعاون في تقوية الأمن البحري في الخليج والمحيط الهندي، ويحد من نفوذ الصين، ويحافظ على استقرار طرق التجارة والنفط التي تمثل شريان الاقتصاد العالمي. كما أن غياب أي عنصر نووي أو مواجهة ضمنية مع إسرائيل يجعل هذا التحالف في المنطقة الآمنة سياسيا بالنسبة للولايات المتحدة. علاوة على ذلك، فإن هذا التحالف لم ينتج توترات مع أي حليف أمريكي آخر في المنطقة. لذا ترى واشنطن في الشراكة الهندية-الإماراتية نموذجا لما يجب أن تكون عليه التحالفات المستقبلية، حيث يقوم على تكامل مصالح الحلفاء ضمن بنية إقليمية مرنة تقودها الولايات المتحدة من الخلف، دون تكلفة عسكرية مباشرة.

تظهر المقارنة بين الموقفين الأمريكيين من التحالفين، السعودي-الباكستاني والإماراتي-الهندي، اختلافا جوهريا في مستوى القبول والمخاطر. ففي حين تتعامل واشنطن مع الأول بحذر ورقابة استخباراتية مستمرة، فإنها تشجع علنا على الشراكة الهندية-الإماراتية، وتشارك أحيانا في مناوراتها البحرية. يتجلى ذلك في ازدواجية الخطاب داخل الإدارة نفسها، حيث

مقاربة ترمب تجاه الشرق الأوسط: تقاسم الأعباء والمسؤولية

إحدى نقاط التعارض الأكثر حساسية تتعلق بالهند، التي تراها واشنطن ركيزة أساسية في استراتيجيتها الآسيوية لاحتواء الصعود والنفوذ الصيني آسيويا. فنيودلهي تعتبر باكستان خصمها التاريخي، والتحالف السعودي-الباكستاني اعتبر في نيودلهي اصطفايا يضر بمصالحها في منطقة الخليج العربي، خاصة بعد زيارة قائد الجيش الباكستاني إلى البيت الأبيض في صيف ٢٠٢٥ وما تبعها من تصريحات لترامب بأنه توسل لوقف إطلاق النار بين البلدين. فقد أضعفت هذه التطورات الثقة بين واشنطن ونيودلهي، وأخرجت البيت الأبيض الذي وجد نفسه يحاول طمأنة الهند بأن التعاون الخليجي-الباكستاني لن يترجم إلى تهديد مباشر لممرات الطاقة الهندية. ومن منظور استراتيجي أوسع، فإن إغصاب نيودلهي يعد خسارة مكلفة لواشنطن، لأنه قد يدفعها نحو تعميق تعاونها مع روسيا أو التزام الحياد في التنافس الأمريكي-الصيني.

يعكس التحالف السعودي-الباكستاني حالة الارتباك في مقاربة إدارة ترامب الثانية حيال مبدأ القيادة في الشرق الأوسط. فالإدارة تروج لسياسة دفع الحلفاء إلى تحمل مسؤولياتهم، لكنها في الوقت ذاته تخشى من استقلالهم الزائد عن الحد. فكلما بنت دولة إقليمية ترتيبات أمنية جديدة دون إشراف أمريكي مباشر، شعرت واشنطن بأن قبضتها على المشهد تتراجع. هذا ما يحدث اليوم مع التحالف السعودي-الباكستاني الذي يمنح الرياض خيارا بديلا عن المظلة

مخاوف جوهريّة تهدد صميم الرؤية الأمريكية للأمن الإقليمي

نفسه تطرح تحديات تتعلق بتوازن القوى، ومنظومة عدم الانتشار، والحفاظ على وحدة شبكة الحلفاء الأمريكيين. فالتحالف السعودي-الباكستاني يمثل تحدياً مقبولاً، ولكنه مشروط بضوابط، بينما التحالف الهندي-الإماراتي يمثل فرصة مثالية للتنفيذ العملي للرؤية الأمريكية الجديدة. وبين هذين النموذجين تتأرجح السياسة الأمريكية بين الرغبة في توسيع نفوذها غير المباشر، والخشية من أن يتحول تقاسم الأعباء إلى تقاسم للنفوذ. إن ما يجمع بين كل تلك التحالفات هو أنها تعكس تحولاً جذرياً في مفهوم الأمن الإقليمي من وجهة نظر الولايات المتحدة، من أمن تديره واشنطن بالقوة العسكرية ووجود قوات على الأرض في الشرق الأوسط إلى أمن تنسقه واشنطن عبر تحالفات بين الحلفاء والشركاء. وفي هذا الإطار، تبدو إدارة ترامب الثانية حريصة على هندسة خريطة تحالفات متوازنة لا تلغي الدور الأمريكي، بل تعيد صياغته، بحيث تبقى واشنطن مركز الثقل في نظام إقليمي متعدد الأذرع، تتداخل فيه مصالحها مع مصالح الحلفاء في مواجهة الخصوم المشتركين. وبذلك تعاد صياغة الأمن الإقليمي للشرق الأوسط وفق معادلة جديدة: أمن تقوده واشنطن من الخلف، وينفذه الحلفاء في الميدان.

*باحث في الشؤون الأمريكية، ومساعد رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية

جناح براماتي يرى أن التحالف السعودي-الباكستاني يمكن احتواؤه وتوجيهه لخدمة الردع ضد إيران، وجناح أكثر تشدداً يخشى من انزلاق الاتفاق نحو تعاون نووي أو تهديد للهند وإسرائيل. لذلك فضلت إدارة ترامب إبقاء موقفها غامضاً رسمياً، مكتفية ببيانات دبلوماسية فضفاضة تؤكد التواصل مع الشركاء لفهم أبعاد الاتفاق، دون الدخول في مواجهة مباشرة قد تدفع الرياض نحو بكين.

من منظور بنيوي، يظهر التباين في موقف واشنطن من التحالفين حدود الرؤية الأمريكية الجديدة للأمن الإقليمي، فهي ترحب بكل تحالف يخدم مصالحها في تقليص النفوذ الإيراني والصيني ويخفف أعبائها الدفاعية، لكنها تتحفظ على أي تحالف يضعف أحد أركان هيمنتها التقليدية في الشرق الأوسط. وبهذا المعنى، يمكن القول إن واشنطن لا تمنع في تعددية شبكات الحلفاء بقدر ما تسعى لضبط اتجاهاتها ضمن نظام إقليمي لا يخرج عن السيطرة الأمريكية. فهي تريد شراكات أمنية ودفاعية متقاطعة لا محاور متنافسة. كما أن كلا التحالفين-على اختلاف طبيعتهما-يؤكدان تحول المنطقة نحو توزيع أفقي للأمن بدلا من الاعتماد على الولايات المتحدة، وهو اتجاه تدركه واشنطن وتحاول توجيهه بدل مقاومته. فترامب لا يريد تفكيك نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، بل إعادة هيكلته ليصبح نفوذاً يدار عبر حلفاء متفاعلين بدل قوات متمركزة في دول المنطقة.

خلاصة القول،

يتضح أن التحالفات الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط تتوافق جزئياً مع الرؤية الأمنية الأمريكية لإدارة دونالد ترامب الثانية. فهي تخدم أهداف الردع ضد إيران، وتدعم فكرة تقاسم الأعباء والمسئولية، وتساهم في تحجيم الانخراط الأمريكي المباشر، لكنها في الوقت



ستيف هويت:

«الجيل Z» يتلمس طريقه الى عالم السياسة

لكن من هم أفراد «الجيل زد»؟ كما هو الحال مع أي تصنيف جيلي، ثمة قدر من الغموض والانحياز الغربي في تحديد الفئات. ومع ذلك، يُستخدم هذا المصطلح عادة للإشارة إلى من وُلدوا بين عامي ١٩٩٧ و٢٠١٢، ويُعرفون أيضاً باسم «الزومرز»، وهم في الغالب أبناء «جيل إكس» الذي سبقهم. ويُعدّون أول جيل نشأ بالكامل في عصر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، أي إنهم جيل لم يعرف عالماً بلا شاشات أو اتصالٍ لحظي، وهو ما صاغ رؤيتهم لأنفسهم والعالم من حولهم.

ورغم الاستخدام المتكرر لمفهوم «الجيل» في الخطاب الإعلامي والسياسي وكأنه حقيقة ثابتة، فإن هذا التصنيف حديث نسبياً، إذ يعود إلى النصف الثاني من

تحوّلت صورة «الجيل زد» في الإعلام العالمي من رمز للسطحية الرقمية إلى علامة على قلق اجتماعي أعمق. فبعد أن صُوّر طويلاً كجيلٍ يعيش خلف الشاشات ويفتقر إلى المهارات الاجتماعية—كما عكسته ظاهرة «نظرة الجيل زد»—بات اليوم في قلب النقاش العام لأسباب سياسية واقتصادية متزايدة.

فقد شهدت الأسابيع الأخيرة موجة احتجاجاتٍ قادها شباب من هذا الجيل في بلدانٍ تمتد من آسيا إلى أفريقيا وأوروبا، أسفرت في بعض الحالات عن سقوط قتلى أو تغيير حكومات، في مشهدٍ يذكر بالثورات الطلابية في القرن الماضي، وإن بأدوات رقمية وحدود مفتوحة.

مثل الولايات المتحدة وكندا، حيث عاد الجنود من الحرب وبدأوا بتكوين أسر، مما منحهم تأثيرا كبيرا على مجتمعاتهم، لا بسبب تجانسهم، بل بفعل حجمهم العددي وما نتج عنه من قوة استهلاكية وسياسية.

وقد ارتبط هذا الجيل بالتحويلات الثقافية والاحتجاجات السياسية، خصوصا في الولايات المتحدة خلال حرب فيتنام، رغم أن أبرز قادة الاحتجاجات الطلابية كانوا من الجيل السابق. وكانت الجامعات ساحات مواجهة بين الدولة وطلاب «الطفرة السكانية»، حيث قُتل عدد منهم برصاص القوات الحكومية في عام ١٩٧٠ في حادثتين منفصلتين. ومع ذلك، فإن فكرة «التمرد الجيلي» كانت مبالغاً فيها، إذ لم يكن الناشطون

سوى أقلية بين الطلاب، رغم أن نسبة المشاركة كانت أعلى من الأجيال السابقة، وهو ما يعكس التناقض الدائم بين الصورة والواقع في توصيف الحركات الشبابية.

لا تزال مسألة التضامن الجيلي، خارج نطاق الألقاب الرائجة والسرديات الإعلامية المبسطة، محلّ تساؤل. فالأجيال السابقة لم تكن يوما كتلة متجانسة، بل انقسمت على خطوط صدع اجتماعية سابقة، تجاوزتها أحيانا ولكنها لم تُمخ. فعلى سبيل المثال، شهد «جيل الطفرة السكانية» في الولايات المتحدة ودول أخرى انقسامات حادة على أساس العرق والجندر خلال سبعينات القرن الماضي.

وتتكرر هذه الانقسامات اليوم داخل «الجيل زد»، لا سيما على صعيد النوع الاجتماعي. فقد كشفت دراسات متعددة عن فجوة عميقة بين الذكور والإناث في هذا الجيل، تُعدّ الأوسع مقارنة بأي جيل بعد الحرب

القرن التاسع عشر. وقد بدأ كمجرد تمييز بين الشباب وكبار السن، ثم تطوّر ليصبح أكثر تحديدا. وساهمت الثورة الصناعية ونشوء الدولة الحديثة في ترسيخ هذا المفهوم، لا سيما من خلال التعليم الجماعي الذي منح أبناء الجيل الواحد تجارب متشابهة، ما عزز شعورهم بالهوية المشتركة.

كما أدّى تجانس الخبرات اليومية داخل الفئة العمرية الواحدة- بفضل المدرسة والإعلام والمؤسسة العسكرية لاحقا- إلى توليد نوعٍ من الوعي الجمعي المتزامن، يمكن اعتباره النواة الأولى لفكرة «الجيل».

وساهم تطور وسائل الإعلام والاتصال في ترسيخ قيم ورؤى مشتركة، رغم استمرار الانقسامات العرقية والجندرية والطبقية.

وقد رأى المفكر بنديكت أندرسون في هذه الظاهرة امتدادا لفكرة «الجماعات المتخيلة» التي استخدمها لتفسير نشوء الأمم. وفي مطلع القرن العشرين، بدأ

علماء الاجتماع، وعلى رأسهم كارل مانهايم، في ربط الأجيال بالأحداث الكبرى مثل الحربين العالميتين، مما أضفى على التصنيف الجيلي بعدا تاريخيا وتجريبيا. ومع ذلك، واجه هذا التصنيف انتقادات اعتبرته تبسيطيا ويتجاهل التباينات داخل الجيل الواحد، وهو نقد لا يزال صالحا في زمنٍ تبدو فيه التجارب الجيلية متباينة بشدة بين الشمال والجنوب العالميين.

ورغم هذه المآخذ، ترسّخ استخدام التصنيفات الجيلية في النصف الثاني من القرن العشرين، لا سيما مع «جيل الطفرة السكانية» (بيبي بومرز) الذي وُلد بين عامي ١٩٤٦ و١٩٦٤ عقب الحرب العالمية الثانية. وقد شكّل هذا الجيل كتلة بشرية ضخمة في دول

ارتبط هذا الجيل بالتحويلات الثقافية والاحتجاجات السياسية

سقوط قتلى، قبل أن تتراجع الحكومة عن قرارها. لكن الاحتجاجات استمرت، وانتهت باستقالة الحكومة- في مشهدٍ يُظهر كيف تحوّلت الشبكات الرقمية من مساحة ترفيه إلى ساحة فعلٍ سياسي مباشر.

ومع ذلك، فإن العامل الأهم في تحريك هذا الجيل هو الاقتصاد. فالشعور المتزايد بالظلم وعدم الإنصاف يوحد «الجيل زد» رغم تبايناته. من ارتفاع أسعار السكن، إلى تراجع أنظمة التقاعد، وانهيار الرعاية الصحية العامة، وغلاء التعليم العالي، وكلها قضايا تمس حياتهم مباشرة وتغذي غضبهم، خصوصا في ظل شعور بأن الأجيال السابقة استأثرت بالفرص واحتكرت الثروة.

وفي ظل سياسات حكومية تُرضي كبار السن الأكثر مشاركة في التصويت، يبدو أن تطرف «الجيل زد»، يميناً أو يساراً، بات أمراً لا مفر منه. ومع تراجع الثقة في الأنظمة

السياسية والاقتصادية، وتنامي الشك في فكرة الجدارة، ستزداد الاحتجاجات، خصوصا ضد الفساد والامتيازات غير العادلة.

وستفاقم الثورة الصناعية الرابعة هذه التحديات، إذ سيواجه الشباب خطر فقدان الوظائف بسبب الذكاء الاصطناعي، إلى جانب استخدامه في التضليل من خلال الفيديوهات المزيفة. وهكذا، يبدو أن «الزومرز» يعيشون اغتراباً متزايداً في عالم لا يرحم، إنهم جيلٌ وُلد رقمياً، ويثور الآن على واقعٍ صنعتته تقنيته نفسها.

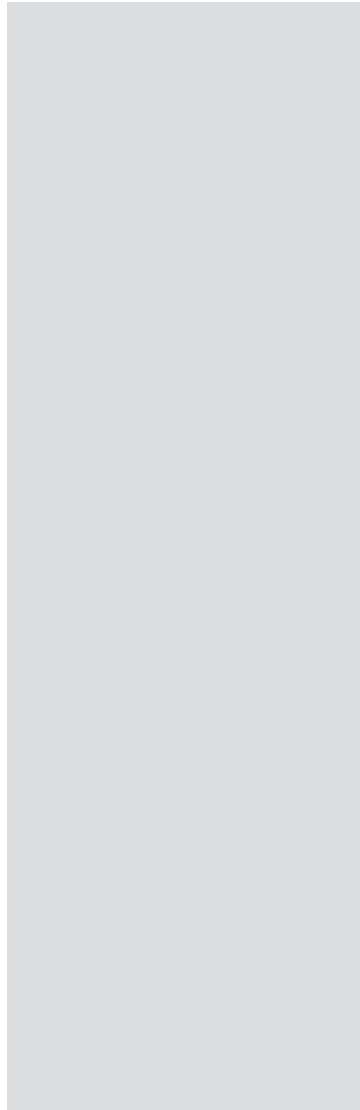
*مجلة «المجلة» اللندنية

العالمية الثانية. وقد شملت هذه الفجوة خلافات واسعة حول قضايا مثل دعم النسوية، ودور الرجل في رعاية الأطفال، ومدى تجاوز جهود المساواة بين الجنسين للحد المقبول. وهي انقسامات لا تقتصر على المواقف الاجتماعية، بل تمتد إلى السياسة والثقافة الشعبية وأنماط الاستهلاك الرقمي.

وفي الولايات المتحدة، ترجم هذا الانقسام الجندري إلى فجوة سياسية متنامية، حيث اتجهت نساء «الجيل زد» نحو اليسار، بينما مال الرجال إلى اليمين، وهو ما انعكس في نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤ لصالح الرئيس دونالد ترمب. أما في كوريا الجنوبية، فقد أظهرت المؤشرات تزايد دعم شباب الجيل من

الذكور للتيارات اليمينية المتطرفة- وهو اتجاه يثير قلقاً واسعاً في مجتمعٍ يعاني أصلاً من فجوة ثقة بين الجنسين. لكن كيف يمكن تفسير مشاركة هذا الجيل، رغم انقساماته،

في احتجاجات عالمية واسعة؟ وما الذي يمنحه شعوراً بالهوية المشتركة؟ الجواب الأبرز هو التكنولوجيا. فرغم التباينات الداخلية، يُعدّ «الجيل زد» بارعاً في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للتنظيم والتعبئة والتنسيق. وبينما تزداد قدرة الدول على ضبط وسائل الإعلام التقليدية كالتلفزيون والراديو والصحف، تبقى المنصات الرقمية الجديدة أكثر استعصاء على الرقابة، إلا في حالات نادرة كقطع الإنترنت مؤقتاً في أفغانستان. ويُجسّد مثال نيبال هذه الدينامية بوضوح. فقد أدّت موجة انتقادات على وسائل التواصل بشأن الفساد إلى فرض الحكومة حظراً واسعاً على هذه المنصات، ما فجّر احتجاجات قادها شباب «الجيل زد»، وأسفرت عن



www.marsaddaily.com



شباب كردستان وراعي تطلعاتهم

***محمد شيخ عثمان**

تقف شريحة الشباب في كردستان أمام لحظة مفصلية، عنوانها الانتخابات البرلمانية العراقية المقبلة وذلك في خضم التحولات السياسية والاجتماعية التي يشهدها العراق، فهذه الانتخابات ليست مجرد سباق حزبي أو تنافس سياسي، بل هي اختبار حقيقي لوعي الجيل الجديد الذي يعيش بين طموحات التحديث وضغوط الواقع، بين الرغبة في التغيير والخشية من الإحباط.

التجارب السابقة أثبتت أن صوت الشباب هو العامل الحاسم في ترجيح الكفة داخل المشهد الكردي والعراقي، وأن غيابهم عن صناديق الاقتراع يعني ترك القرار بيد قوى لا تعبر بالضرورة عن همومهم، ولا تفهم احتياجاتهم أو آمالهم وهنا تتجلى أهمية التصويت الواعي والمسؤول، الذي يختار المشروع القادر على تحويل وعود التنمية والعدالة إلى برامج واقعية قابلة للتنفيذ.

في هذا السياق، يبرز الاتحاد الوطني الكردستاني كقوة سياسية عصرية تمتلك رصيда تاريخيا من النضال، وتجربة متقدمة في إدارة مؤسسات الحكم وخدمة المواطنين، إضافة إلى رؤية حديثة يقودها الرئيس بافل جلال طالباني، تقوم على تمكين الشباب، وتوسيع قاعدة المشاركة، وإصلاح بنية الدولة من داخلها. دعوة الشباب للتصويت للاتحاد الوطني ليست دعوة حزبية ضيقة، بل هي دعوة إلى الإيمان بإمكانية التغيير عبر الأطر الديمقراطية، وإلى إعادة الثقة بالسياسة كوسيلة لخدمة المجتمع لا لتكريس الامتيازات فالاتحاد الوطني، ببرنامجه الواقعي ووعوده الصادقة، هو الحزب الذي يرى في الشباب عماد الحاضر لا زينة المستقبل.

مسؤولية الشباب الكردي اليوم لا تقتصر على المشاركة في التصويت، بل تتعداها إلى منح ثقتهم بالاتحاد الوطني الذي يقر دوما أنهم القوة التي تستطيع حماية المكتسبات الفيدرالية، والدفاع عن هوية الإقليم ضمن عراق ديمقراطي موحد، والمساهمة في صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية تضمن العدالة والفرص المتكافئة.

وعليه، فإن التصويت للقائمة الرقم (٢٢٢) هو خيار استراتيجي لجيل يريد أن يعيش بكرامة، ويتعلم بفرص عادلة، ويعمل ضمن دولة تحترم كفاءته وطموحه.

الشباب في كردستان اليوم أمام امتحان الوعي الوطني؛ فإما أن يكونوا قوة دفع نحو المستقبل، أو أن يتركوا الآخرين يقررون مصيرهم نيابة عنهم، والاختيار الحقيقي لا يكون في يوم الانتخابات فحسب، بل في كل موقف يعبر فيه الشاب الكردي عن انتمائه، ووعيه، وإيمانه بأن **التغيير الحقيقي لا يصنعه سوى حزب شجاع ومسؤول وجريء كالاتحاد الوطني الكوردستاني، بقيادة حليف الشباب وراعي تطلعاتهم الرئيس بافل طالباني.**